شرح جديد على كافية ابن الحاجب للحلوائي المصري (ت ٨٣٨ هـ)

(قراءة في منهج التأليف)

The new explanation of Kafiyat Ibn Al HajibAl-Halawa'ae Al-Masri (d. 838 A.H.) (Reading in authorship method)

Lecturer: Ali Habib Al-Eidani م.م علي حبيب العيداني [١]

الملخص

بحث يسلط الضوء من خلال القراءة والتحليل العلمي على إحدى النسخ الخطيّة النفيسة، كونها منقولةً عن خطّ المؤلف، ومقروءةً عليه، ومصححةً، وهي شرح كافية ابن الحاجب – عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) – لجلال الدين محمد الحلوائي (ت٨٣٨هـ)، المقيم في مصر لسنوات عديدة.

وجاء البحث في محورين يسبقهما تمهيد بفرعين، الأول منه: (كاتب الشرح وناسخه)، والثاني: (المتن المشروح وأهميته). يليه المحور الأول، وهو: (الوصف المادي والتاريخي والعلمي للمخطوط)، أمّا المحور الثاني، فهو: (قراءة في ضوء منهج التأليف النحوي المتبع في هذا الشرح).

Abstract

A research that highlights, through reading and scientific analysis, one of the precious written transcripts, as they are transferred from the author's handwriting, read over his method and corrected, which is sharh (explanation of) kafiyat Ibn al-Hajib - Othman Ibn Omar (d. 646 A.H.) - by Jalal ad-Din Muhammad al- Halawa'ae (d. 838 AH.), he was residing in Egypt for many years.

[١]- جامعة أهل البيت- -/ كلية الآداب.

The research is divided into two axes preceded by a forward into two sections, the first of which is: (the author of the annotation and its transcriber), and the second is: (the annotated text and its importance). Followed by the first axis, which is: (the physical, historical and scientific description of the manuscript), while the second axis is: (reading in light of the grammatical authorship method followed in this explanation).

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي جعل النحو مفتاح البيان، وصيّره آلة يُحترز بها عن الخطأ في اللّسان، والـ صلاة والسلام على أمراء البيان والكلام محمّد وآله الكرام.

أمّا بعدُ، فلا يخفى على ذي لبٍّ أنّ علمَ النحو العربيّ من العلوم الجليلة التي نالت اهتمام العلماء والدارسين قديماً وحديثاً، ولا شكّ أنّ ذلك متأتٍّ من صلةِ هذا العلمِ المباشرةِ بكتابِ اللهِ العزيز الذي تعاهدَ المسلمونَ على فهمِهِ وإجادةِ قراءتِهِ وتلاوتِهِ، إذ نشأَ هذا العلمُ في حلقاتِ الإقراءِ التي كانت تُعقد في مساجدِ المسلمين بادئ ذي بَدءٍ، ثمّ نما وتطوّر شيئاً فشيئاً بتطور الحياةِ العقليةِ للعربِ والمسلمين.

وكان صدى هذا الاهتمام والاعتناء من قبل العلماء أنْ أُلّفت فيه بَدءاً رسائلُ صغيرةٌ تضمّ أسسَهُ وأصولَه، ثُمّ تُبعت بمصنّفاتٍ الغالب عليها هو النحو مع عدمِ خلوّها من فروع أخرى ذات صلةٍ بالنحو ككتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وغيرهما، ثم توالت بعد ذلك كتبُ المتون النحوية، ومنها ما اتخذ طابعَ النثر، وآخر اتخذ طابعَ النظم، وكلا الشكلين–أعني المنثور والمنظوم– بعد مضي حقبة من الزمن احتاج إلى شرح ألفاظه وفكّ عباراته والتفريع على قواعده الرئيسية، فظهرت لنا كتب الشروح والحواشي التي كانت تتناول المتن النحويّ نثراً ونظماً بالشرح والتفصيل والتفريع.

وهذا النوع من المؤلّفات ذو أهمية بالغة؛ لما يتضمّنه من مناقشاتٍ علميةٍ، وتوضيح لمفاهيمَ غامضة أرادها الماتن، وسردِ جملةٍ من الآراءِ المؤالفة والمخالفة، فضلًا عن غناها بالشواهد النحوية بأنواعها المختلفة، ممّا يعكس العقلية النحوية التي كان يمتلكها علماء النحو آنذاك.

ومن المتون النحوية التي تناولها العلماء بالشرح والتحشية الكافية في النحو لابن الحاجب النحويّ المالكيّ (ت ٦٤٦ هـ)، إذ أحُصي عدد الشروح والحواشي عليها بما يقارب (٦٨ شرحاً وحاشيةً)، وذلك لحسن تـ صنيفها وجودة إتقانها، وكذلك ملاءمتها للدرس النحويّ من حيث إنها على وجازتها حوت مقاصد النحو بأسرها، ومن تلك الشروح شرح الحلوائيّ المصريّ (ت ٨٣٨ هـ)، وقد احتضنت خِزانة العتبة العباسيّة المقدّسة في كربلاء هذه النسخة الفريدة لهذا الشرح التي هي بخط تلميذ الشارح نور الدين الجركسيّ البشبغاويّ القاهريّ (ت ٨٦٨ هـ)، وقد وقع اختيارنا عليها لتكون موضوع بحثنا، وكان وراء هذا الاختيار جملة أمور أهمها أنّ النسخة الخطية نسخة نفيسة كُتبت بخطّ تلميذ المؤلّف وقرئت عليه، ولم تسلّط عليها الأضواء، ولم تخرج إلى النور إلى الآن بحسب تتبعنا إلّا أنها قيد التحقيق من قبل إحدى التدريسيات في الجامعة المستنصرية، فقد شرعت بها قبل أشهر عدة.

وقد سمّينا البحث بـ(شرح جديد على كافية ابن الحاجب للحلوائي المصري (ت ٨٣٨هـ) قراءة في منهج التأليف)، وقسمناه على محورين يسبقهما تمهيد بفرعين.

الأول منه: (كاتب الشرح وناسخه)، والثاني: (المتن المشروح وأهميته)، يليه المحور الأول وهو: (الوصف المادي والتاريخي والعلمي للمخطوط). أمّا المحور الثاني فهو (قراءة في ضوء منهج التأليف النحوي المتبع في هذا الشرح).

الصفحة الأولى

الصفحة الثانية

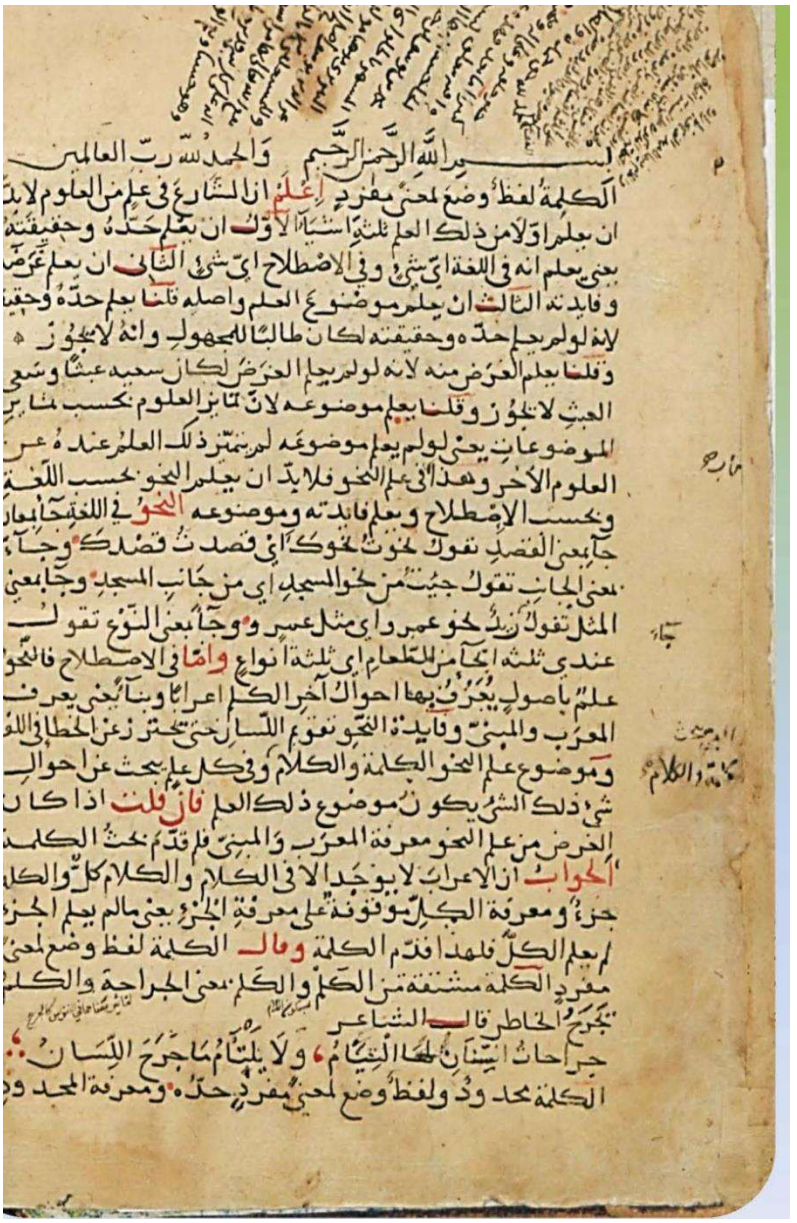

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الشارع في علم من العلوم لابد
ان يعلم اولا من ذلك العلم ثلثة اشياء الاول ان يعلم حده وحقيقته
يعني يعلم انه في اللغة اي شيء وفي الاصطلاح اي شيء الثاني ان يعلم غرضه
وفايدته الثالث ان يعلم موضوع العلم واصله فلنا يعلم حده وحقيقته
لانه لو لم يعلم حده وحقيقته لكان طالبا للمجهول وانه لا يجوز
وقلنا يعلم الغرض منه لانه لو لم يعلم الغرض لكان سعيه عبثا وسعي
العبث لا يجوز وقلنا يعلم موضوعه لان تمايز العلوم بحسب تمايز
الموضوعات يعني لو لم يعلم موضوعه لم يتميز ذلك العلم عند عن
العلوم الاخر وهذا في علم النحو فلابد ان يعلم النحو بحسب اللغة
وبحسب الاصطلاح ويعلم فايدته وموضوعه النحو في اللغة جاء بمعان
جاء بمعنى القصد تقول نحوت نحوك اي قصدت قصدك وجاء
بمعنى الجانب تقول جئت من نحو المسجد اي من جانب المسجد وجاء بمعنى
المثل تقول زيد نحو عمرو اي مثل عمرو وجاء بمعنى النوع تقول
عندي ثلثة انحاء من العلم اي ثلثة انواع واما في الاصطلاح فالنحو
علم باصول يعرف بها احوال آخر الكلم اعرابا وبناء يعني يعرف
المعرب والمبني وفايدة النحو تقويم اللسان حتى تحترز عن الخطاء في اللفظ
وموضوع علم النحو الكلمة والكلام وفي كل علم يبحث عن احوال
شيء ذلك الشيء يكون موضوع ذلك العلم فان قلت اذا كان
الغرض من علم النحو معرفة المعرب والمبني فلم قدم بحث الكلمة
الجواب ان الاعراب لا يوجد الا في الكلام والكلام كل والكلم
جزء ومعرفة الكل موقوفة على معرفة الجزء يعني ما لم يعلم الجزء
لم يعلم الكل فلهذا قدم الكلمة وقال الكلمة لفظ وضع لمعنى
مفرد الكلمة مشتقة من الكلم والكلم بمعنى الجراحة والكلم
تجرح الخاطر قال الشاعر
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
الكلمة محدود لفظ وضع لمعنى مفرد حده ومعرفة المحدود

الصفحة ماقبل الأخيرة

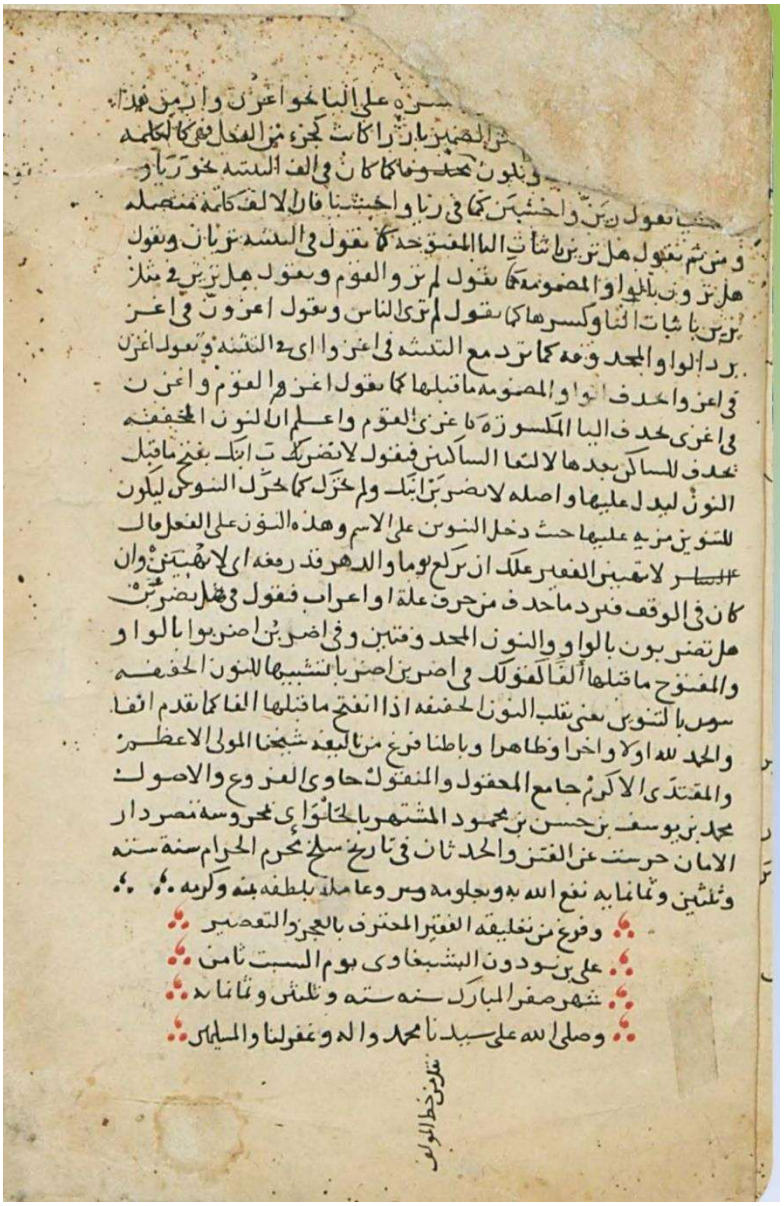

الصفحة الأخيرة

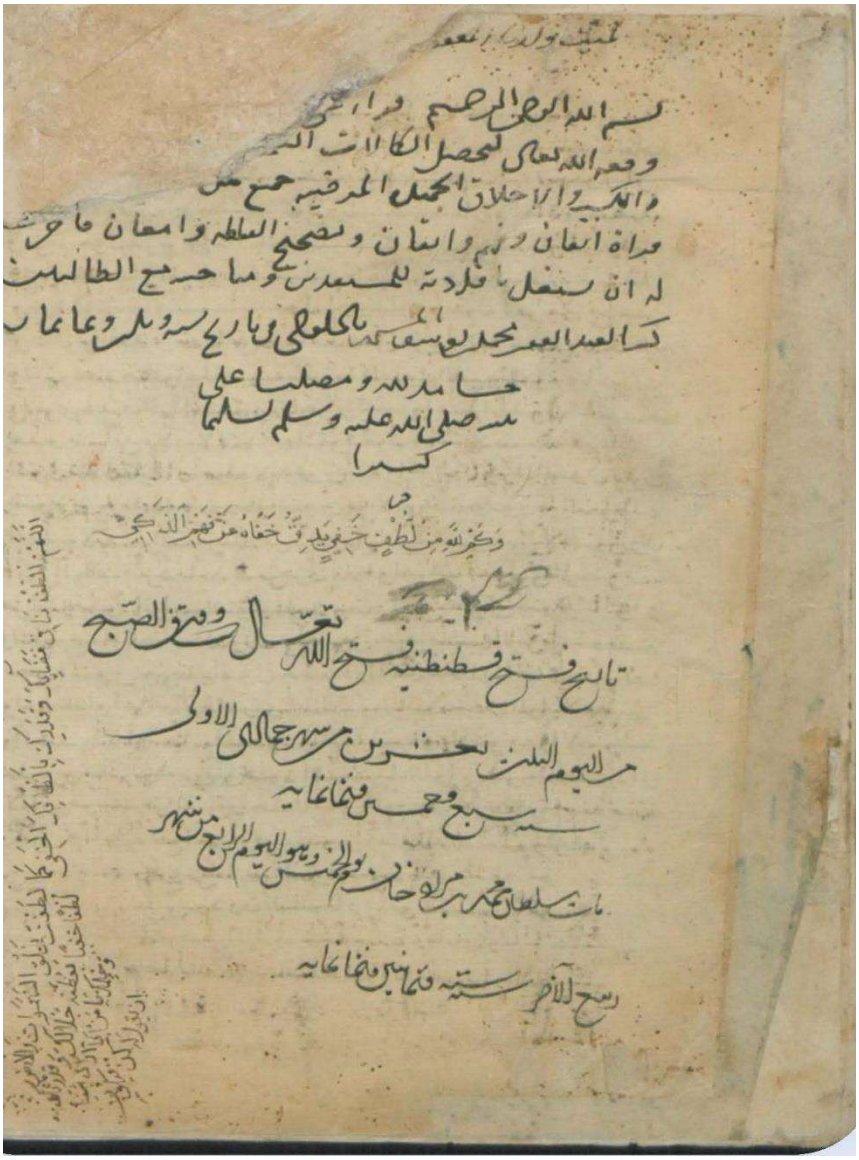

التمهيد

توطئة:

الشرح: هو كشف الغامض وتفسيره، وهو التوضيح والبيان، ويعني الشرح التوسيع والإفساح، أو التعليق على مصنّف يدرس من وجهة نظر علوم مختلفة.

ويعدّ الشرح من أهم أشكال التأليف التابع الذي يدور حول نصّ محوريّ، ويعدّ كذلك من أهم علاقات التأليف وأكثرها استمراراً وتجدداً عبر العصور.[٢]

ولا نبالغ إذا قلنا: إنّ مصر بلد الشروح، وعلى التحديد مدينة الإسكندريّة، فمنذ فجرها الأول أعطت الإسكندرية للعالم فهماً جديداً وشرحاً مبتكراً للتراث السابق لها، وينبغي إعادة النظر في قيمة المخطوطات الشارحة التي يعدّها بعضهم درجة ثانية من المخطوطات وليست مخطوطات رائدة في حدّ ذاتها.

وقرّر الدكتور رضوان السيّد بوضوح: أنّ الشروح والمختصرات كانت لا تلبث أن تصير متناً لعدة أجيال من الفقهاء، حيث يقول: «إنّ الموجزات والشروح تحوّلت إلى متون مرحليّة أو دائمة، يتربّى عليها فتيان المذهب الفقهي».[٣]

وتكمن أهمية الشروح كذلك في كونها موضحةً للغريب من الألفاظ، ومترجمةً للأعيان الذين ورد ذكرهم في المتون، ثم الاستطراد في ذكر الوقائع والأيام والأحداث ونصوص الشعر والخطب والحكم، فهي بذلك مرجع الباحث، وغنية المتأدب، ومراد المستفيد.

وإذا كانت كتب الفقه والأصول تحتاج إلى شروح، فإنّ هناك فنوناً أخرى مثل: كتب اللغة والأدب، تحتاج إلى شروح توضح أسرارها، ومن هنا فقد برزت لنا الكثير من الشروح على الكتب النحويّة ومنذ الزمن البعيد، ومن هذه الشروح هو (شرح كافية ابن الحاجب) النسخة التي بين أيدينا لجلال الدين الحلوائيّ، والتي سيكون التمهيد كفيلًا بتسليط الضوء عليها وعلى المتن الأصلي، وذلك من خلال فرعين:

الأول: كاتب الشرح وناسخه:

الشارح: محمّد بن يوسف بن الحسن بن محمود البدر بن العزّ الحلوائيّ الشافعيّ، قدم حلب سنة تسع وعشرين وثمانمائة فحجّ، وأقام في بلدة (حصن كيفا) في تركيا يشغل النّاس بالعلم.[٤]

من تلاميذه: الشيخ شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣ هـ)، صاحب كتاب «لوامع الغرر في شرح فرائد الدرر».[٥]

والده: يوسف بن حسن بن محمود العزّ بن الجلال السرائيّ الأصل التبريزيّ الشافعيّ، والد المحمّدين البدر والجمال والجلال، ويعرف بالحلوائيّ، كان إمامًا علامةً محقّقًا، حسن الخلق، زاهدًا عابدًا، وُلد سنة ثلاثين وسبعمائة، تتلمذ على الجلال القزوينيّ والبهاء الخونجيّ والعضد، من تصانيفه: «شرح المنهاج الأصلي»، «أربعين النوويّ»، «الأسماء الحسنى»، «حاشية على الكشّاف»، «حاشية على شرح الشافية في الصرف».

توفي الشارح بحصن كيفا سنة (٨٣٨ هـ).[٦]

الناسخ: نور الدين أبو الحسن علي بن سودون الجركسيّ البشبغاويّ القاهريّ ثم الدمشقيّ الحنفيّ، شاعرٌ أديب، فكهٌ ماجن، صاحب الديوان المشهور، والخراع المنشور.

٢- الشرح والتفسير، حاجة إنسانيّة ووظيفة علميّة، بحث للدكتور كمال عرفات نبهان، منشور في كتاب المخطوطات الشارحة ص٣٦٧.
٣- المخطوطات الشارحة: ١٤.
٤- ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي: مج٥/٩٢.
٥- لوامع الغرر شرح فرائد الدرر، شهاب الدين الكوراني: ١٧٨- ١٧٩.
٦- ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:مج٥/٣٠٩- ٣١٠.

وُلد في القاهرة سنة (٨١٠ هـ)، ونشأ وتعلّم بها، ومن الذين تتلمذ عليهم محمّد بن يوسف الحلوائيّ صاحب الشرح على الكافيّة، وقرأ القرآن عند الشهاب النعمانيّ، وقرأ على السعد بن الديريّ شرح عقيدة النسفيّ، وعلى ابن المجديّ في الميقات، وأخذ العروض على الجلال الحصنيّ والشهابين الخواص والأبشيطيّ، وغيرهم.

نعته ابن العماد بالإمام العلّامة[٧]. وقال السخاويّ: شارك مشاركة جيدة في فنون، وحجّ مراراً، وسافر في بعض الغزوات، وأمّ بعض المساجد.

سلك في أكثر شعره طريقة هي غاية في المجون والهزل والخلاعة، فراج أمره فيها جدًّا، وطار اسمه بذلك وتنافس الظرفاء ونحوهم في تحصيل ديوانه، ومن نظمه:

أقمار حسن من الأتراك لاذوا بي ... إن رمت يا نفس تخليصاً فلا ذوبي
مالت قدودهم تغرى لواحظهم ... واستأسروا كلّ مطعوم ومضروب
شدوا مناطقهم أرخوا ذوائبهم ... فلم نزل بين مسلوب ومسلوب

من مؤلفاته: «ديوان ابن سودون»[٨]، «قرة الناظر ونزهة الخاطر»، «نزهة النفوس ومضحك العبوس»[٩]، «مقدّمتان».

دخل البلاد الشاميّة فلزم طريقته وقدرت منيته في دمشق يوم الجمعة منتصف رجب سنة (٨٦٨ هـ)، ودُفن بمقبرة الفراديس.[١٠]

الثاني: المتن المشروح وأهميته:

الكافية: متن جيّد معروف جدًّا، ومختصر في القواعد النحويّة، أصبح من المتون الدراسيّة منذ القديم لدى طلاب العلوم الدينيّة.[١١]

حظيت الكافية باهتمام كبير من العلماء، وانتشرت انتشارًا واسعًا في الآفاق؛ فمنذ أن ألَّفها ابن الحاجب تتابعت عليها شروح العلماء، بدءًا من مؤلِّفها نفْسه، ومنهم مَن أعربها كلمةً كلمة، ومنهم مَن نظمها؛ ليسهل حفظها، ومنهم مَن اختصرها أيضًا، بل إنَّ منهم مَن ترجمها إلى غير العربية، وما ذلك إلَّا لحسن تصنيفها وجودته وإتقانه.

وكذلك لملاءمتها للدرس النحويّ من حيث إنها على وجازتها قد حوت مقاصد النحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهلتها لذلك، ومن النحاة مَن ولع بها ولعًا شديدًا حتى نُسب إليها فاشتهر بالكافيجيّ.

ومن مظاهر إعجاب العلماء بها واعتزازهم كثرة ما قيل في حقّها حتى إنها لفرط تأثيرها فيهم شحذت قرائح بعضهم فقال فيها شعراً، من ذلك قول بعضهم:

٧- ينظر شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي: ٣٠٧.

٨- توجد نسخة منه في مدرسة حسن باشا الجليليّ بالموصل، ومصوّرتها في مركز تصوير المخطوطات وفهرستها في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

٩- مجموعة أشعار ونكات، وغيرهما من الجديات والهزليات، طُبع في مصر سنة ١٢٨٠هـ.

١٠- ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: مج٣/٢١٩ -٢٢٠، الذريعة: ٩، ق١/٢٥، الأعلام: ٤/٢٩٣، هدية العارفين: ١/٧٣٤، معجم المطبوعات العربيّة: ١/١٢٤.

١١- ينظر: التراث العربي المخطوط: ١٠/٢١٥.

ما أبصرت عين بمثل الكافية ... مجموعة تدرى المآرب شافية
يا طالبا للنحو ألزم حفظها ... واعلم يقيناً أنها لك كافية

وقال الآخر:

صاغ الإمام الفاضل ابن الحاجب ... درراً فأخفاها كغمز الحاجب
لما تواتر حسنها بين الورى ... قالت: أنا السحر الحلال فحاج بي[١٢]

وإتمامًا للفائدة سنورد الشروح والحواشي التي وضعت على كافية ابن الحاجب، اعتماداً على ما أورده مصطفى درايتي في فهرس (فنخا) الجزء (٢٥) الصفحة (٨٠٣ -٨٠٥)، وكالآتي:

الجمل الهادية في شرح المقدّمة الكافية؛ طاهر بن أحمد، ابن باشاذ.
شرح الكافية = شرح رضي؛ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباديّ (ت ٦٨٦ هـ).
شرح الكافية؛ عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصليّ ابن القواس، أكمله سنة (٦٩٤ هـ).
نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب؛ محمّد بن عبد الله المضريّ الكوفيّ.
الوافية بنظم الكافية؛ علي بن مصلح.
شرح الكافية الكبير؛ حسن بن محمّد الأستراباديّ (ت ٧١٧ هـ).
شرح الكافية المتوسط؛ حسن بن محمّد الأستراباديّ (ت ٧١٧ هـ).
شرح الكافية؛ نجم الدين أحمد بن محمد القموليّ (ت ٧٢٧ هـ).
شرح الكافية؛ حسن بن محمّد نظام الأعرج (ت ٧٢٨ هـ).
الموشح في شرح الكافية؛ محمّد بن أبي بكر الخبيصيّ (ت ٨٠١ هـ).
شرح الكافية؛ شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهانيّ (ت ٧٤٩ هـ).
حاشية الكافية؛ مسعود بن عمر التفتازانيّ (ت ٧٩٢ هـ).
شرح خطبة الكافية؛ إسحاق بن محمّد الدهلويّ (ق٩ هـ).
شرح الكافية؛ إسحاق بن محمّد الدهلويّ (ق٩ هـ).
تيسير الكافية؛ علي بن محمّد الأبزريّ (ت ٨١٥ هـ).
شرح الكافية؛ علي بن محمّد الجرجانيّ (ت٨١٦هـ).
حاشية الموشح في شرح الكافية؛ علي بن محمّد الجرجانيّ (ت ٨١٦ هـ).
حاشية الوافية في شرح الكافية؛ علي بن محمّد الجرجانيّ (ت ٨١٦ هـ).
المعافية في شرح الكافية؛ أحمد بن شمس الدين دولت آباديّ (ت ٨٤٩ هـ).
كشف الوافية في شرح الكافية؛ محمّد بن عمر الحلبيّ (ت ٨٥٠ هـ).
أوفى الوافية في شرح الكافية؛ حاج بابا بن إبراهيم الطوسيّ (ت ٨٧٠ هـ).
الفوائد الضيائية في شرح الكافية؛ عبد الرحمن بن أحمد الجاميّ (ت ٨٩٨ هـ).
إرجاع المتعلمين؛ محمّد أمين الهرويّ (ق١٠هـ).

١٢- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، الجامي: ٣١.

ترجمة وشرح الكافية؛ أبو الفتح الحسينيّ (ق١٠ هـ).
شرح الكافية؛ إبراهيم بن محمّد عصام الدين الإسفراينيّ (ت ٩٥١ هـ).
شرح الكافية؛ محمد السوديّ (ت ١٠٠٠ هـ).
حاشية الكافية؛ حسن بن محمد البوريني (ت ١٠٢٤ هـ).
تحفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب؛ قاسم بن محمّد المنصور بالله(ت ١٠٢٩ هـ).
شرح الكافية؛ محمد بن صفي الدين السبهريّ (ت ١٠٧٦ هـ).
القيود الوافية في شرح الكافية والشافية؛ عبد الباقي بن محمد حسين (ق١٢ هـ).
حاشية شرح الكافية؛ نعمة الله بن عبد الله الجزائريّ (ت ١١١٢ هـ).
شرح الكافية؛ محمّد هادي بن محمّد صالح المازندرانيّ (ت ١١٢٠ هـ).
خلاصة النحو؛ محمّد بن حسن الفاضل الهنديّ (ت ١١٣٧ هـ).
الصافية في نظم الكافية؛ محمّد بن محمّد مهدي الحسيني السيفيّ (ت ١١٥٠ هـ).
الفوائد الشافية على إعراب الكافية؛ حسين بن أحمد زاده الزينيّ (ت ١١٦٨ هـ).
جامع الغموض ومخزن الأسرار ومنبع الفيوض؛ عبد النبي بن عبد الرسول أحمد النكريّ(ت ١١٧٣ هـ).
شرح أبيات خبيصي؛ عيسى بن أحمد الشيروانيّ.
غاية التحقيق؛ صفي الدين بن نصير الدين المعلّم.
شرح الكافية؛ علي المازندرانيّ.
شرح الكافية؛ نجم الدين سعيد.
تحقيق مسألة الكحل من الكافية؛ نجم الدين سعيد العجميّ.
شرح الكافية؛ مولا صادق.
شرح الكافية؛ منصور بن فلاح اليمينيّ.
عون الوافية في شرح الكافية؛ كمال بن علي بن إسحاق.
ترجمة وشرح الكافية؛ محمد القندهاريّ.
اللوامع الشمسية؛ أبو القاسم بن أبي عمرو الليثيّ.
شرح الكافية؛ أحمد بن علي الغجدوانيّ.
غاية الاختصار؛ أحمد بن محمّد القزوينيّ.
شرح الكافية؛ محمّد قاسم البخاريّ.
تحفة الراغب؛ إمام خالدي.
خلاصة الكافية؛ ملا صالح بن ملا عبد الله.
تحفة الشافية في شرح الكافية؛ (٢ عنوان).
تحقيق تعريف ابن الحاجب للحرف.
تركيب الكافية؛ (٤ عنوان).
حاشية الكافية (٣ عنوان).

حاشية الكافية (الف) (٤ عنوان).
حاشية الكافية؛ (٣ عنوان).
الحاشية المتوسطة.
حل مشكلات كتاب الكافية.
شرح الكافية (٣٧ عنوان).
شرح الكافية في مبحث التنازع.
شرح خطبة الكافية.
شرح الكافية.
شرح كافية ابن الحاجب؛ (٢عنوان).
ترجمة وشرح الكافية.
ترجمة الكافية؛ (٣ عنوان).
المجمع الثاني في خلاصة علم النحو.
النخبة= خلاصة الكافية.

ومَن رام البسط فيما يخصّ النسخ المعروضة آنفا فيكفيه الرجوع إلى الفهرس المذكور، ليستدل على أماكن وجودها، ونسخها الأخرى، وبعض المعلومات المهمة المتعلقة بها.

المحور الأول: الوصف العلمي والتاريخي والمادي للمخطوط

الوصف العلمي:

شرح مزجيّ على كافية ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ)، أوضح به الشارح المبهمات، وأشار إلى المتن بـ (قوله، قال المصنّف)، ويمكن إيجاز الوصف العلمي للنسخة بما يأتي:

١. التعليل: من الظواهر البارزة في الشرح، وهي بيان سبب ذهاب المصنف إلى رأي معين، أو قول معين، ربما هو خلاف المشهور، ثم الجواب الوافي لقول المصنف أو رأيه، وكذلك تعليل بعض المسائل النحوية الأخرى.
٢. الدفاع عن المصنف، وذلك عن طريق دفع الإشكالات المقدّرة التي من الممكن أن ترد على ابن الحاجب، ثم يليها حلّ هذه الإشكالات.
٣. التعرّض إلى آراء العلماء من النحاة، مع طرح رأيه النحوي في بعض المسائل، مما يكشف عن شخصيته العلمية وفكره النحوي.
٤. الاهتمام بإيراد التعريفات اللغويّة والاصطلاحيّة للمصطلحات النحويّة، إذا ما علمنا أنّ هذا هو المنهج الحديث المتبع الآن في الدراسات النحويّة الحديثة، وكذلك تعريفه للأمكنة والبلدان في أكثر من موضع.
٥. الاستشهاد: تعدّ الاستشهادات القرانيّة، والشعريّة، وغيرهما من الوسائل التي كان الشارح يعضّد بها رأيه، أو الرأي الذي يطرقه، وتنوّعت شواهد الشرح بين القرآن والقراءة والشعر والحديث.

الوصف التاريخي:

يعدّ الوصف التاريخي للمخطوطات من أهم الأوصاف، كونه يبيّن الحقبة الزمنيّة التي كُتبت بها النسخة، ومدى نفاستها، وقيمتها الماديّة، ويمكن إيجاز الجانب التاريخي للنسخة بالآتي:

١. يمكن القول إنّ شرح الحلوائيّ هو الشرح بعد (العشرين) من الشروح والحواشي التي وُضعت على الكافية، إذا ما علمنا أنّ عددها ما يزيد على (٦٨) حاشية وشرحًا.

٢. فرغ المصنّف من الشرح بمحروسة مصر دار الأمان[١٣] في تاريخ سلخ محرم الحرام سنة ست وثلاثين وثمانمائة.

٣. هذه النسخة نُقلت من خطّ المصنّف، وفي السنة نفسها التي أتم فيها الشرح، إذ يقول الناسخ: «فرغ من تعليقه الفقير المعترف بالعجز والتقصير علي بن سودون البشبغاوي يوم السبت ثامن شهر صفر المبارك سنة ستة وثلاثين وثمانمائة، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله، وغفر لنا والمسلمين، نقل من خطّ المؤلف.

٤. قُرئت النسخة على المصنّف، وكُتب في كثير من الصفحات: «بلغ قراءة على مؤلّفه عامله الله بلطفه»، وكتب المؤلف إجازةً للناسخ في سنة التأليف والكتابة نفسها، نصّها: «بسم الله الرحمين الرحيم قرأ عليّ...وفقه الله تعالى لتحصيل الكمالات الـ..والكسبية والأخلاق الحميدة المرضية جميع من..قراءة إتقان وفهم وإيقان وتصحيح الغلطة وإمعان، فأجزت له أن ينقل ما قلدته للمستعدين، ومباحثته مع الطالبين كتبه العبد الفقير محمد بن يوسف المشتهر بالحلوائي في تاريخ ستة وثلاثين وثمانمائة حامدًا لله ومصليًا على نبيه صلى الله عليه وسلّم تسليماً كثيراً».

٥. كُتب على صفحة العنوان عارية الكتاب لمحمّد رضا بن إسماعيل الموسويّ، وتملّك العبد الفقير أحمد... المحتاج إلى دعاء المؤمنين علي بن الحاج..

٦. كُتب في آخر النسخة بعض التواريخ المهمّة، ومنها: تاريخ فتح القسطنطينيّة وذلك في الصباح من يوم الثلاثاء لعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ٨٥٧ هـ، واليوم الذي مات فيه السلطان محمّد خان وهو يوم الخميس الرابع من شهر ربيع الآخر سنة ٨٨٦ هـ.

٧. كُتب على هامش النسخة مجموعة من الزيادات ورمز لها بـ (زيدت)، والتصحيحات ورمز لها بـ (صح) والتعليقات، وكلّ ذلك ناتج من قراءة النسخة على مؤلّفها.

الوصف المادي:

نوع الجلد: جلد غنم/ علمًا أنّ الجلد حديث ليس من زمن الكتاب.

نوع الحبر: كاربون أسود.

الصبغات المستخدمة: الشنجرف (اللون الأحمر في النص).

نوع الورق: خراساني، وهو ورق جيّد وسميك وناعم لاحتوائه على القطن والكنف والأقمشة القديمة.

الشيرازة: لا توجد.

١٣- محروسة مصر: هي عاصمة مصر في حينها، وتسمّى اليوم القاهرة، وظل هذا الاسم (محروسة مصر) حتى مطلع القرن العشرين يطلقونه عليها، وقد ظهر هذا الاسم منذ عهد المماليك. (ينظر: أيام المحروسة من الدخول العربي حتى التجربة الإخشيدية، أنور محمود زناتي: ٩).

نوع الخط: النستعليقي، وكان يستخدم في القرن نفسه الذي نُسخ في المخطوط.
القطع: وزيري.
حالة الأوراق: مصابة بالحشرات، وقد تمّ معالجتها وترميم الأضرار الأخرى التي أصابت المخطوط.
القياسات: ١٧X ٢٤,٥.
عدد الأوراق: (٧٠).
عدد الأسطر: (٢٧).

المحور الثاني: قراءة في ضوء منهج التأليف النحويّ، المتبع في هذا الشرح.

يتباين أسلوب شرّاح المتون من شارحٍ لآخر، وألّف شارحنا شرحه هذا بأسلوب (الشرح المزجي) على طريقة (قوله–أقول– قال المصنف)، وهو أسلوب معتمد لدى كثير من الشرّاح.

والذي ينظر نظرةً فاحصةً في هذا الشرح يتبيّن له أنَّ الشارحَ قد تأثّر بالدرس الفقهي والأصولي أيّما تأثر، ولا غرابةَ في ذلك فوالده عالمٌ علّامةٌ يُشار إليه، وتلميذه – ناسخ هذه النسخة– أيضاً من العلماء المعروفين، عدِّ عن أسلوبه في الشرح الذي اعتمد فيه طريقة دفع الإشكال المقدّر، وهي طريقة رائجة عند الأصوليين ومقرري الأبحاث الفقهية، كذلك استعماله بعض المصطلحات المنطقية، واهتمامه بالحدود، ومناقشة الآراء الواردة في المتن أو غيرها مع ذكر الأدلة أحياناً، فضلاً عن أن شرحه جاء مشحونًا بالتعليلات، فشارحنا ليس من هُواة هذا الفن، وإنما هو من الذين يفكّرُون ويعلّلون ثم يقولون.

كما لا تخفى إحاطته بالأصول النحوية، قياسًا وسماعًا وعللًا وإجماعًا، فكان لتلك الأصول حضور واضح في هذا الشرح، لاسيّما الاستشهاد (السماع) الذي نال قسطاً كبيراً منه.

وسنعرض فيما يأتي لأبرز السمات المنهجية التي يتسم بها هذا الشرح مبتدئين بالتعليلات النحوية.

أولاً: التعليلات.

العلة لغة: (حدثٌ يشغل صاحبه عن وجهٍ)[١٤]، وقيل: هي (السبب)[١٥]. والعلة في النحو: هي كلّ وصف يؤدي إلى حكم، وهي تدور مع الحكم وجودًا وعدمًا[١٦].

ويطالعنا في هذا الشرح للكافية تعليلات كثيرة، فأحياناً نجده يعلّل استعمال المؤلَّف لبعض الألفاظ دون غيرها، فيقول في شرحه تعريف الكلام اصطلاحاً عند المؤلّف: (وقال: (تضمّن) ولم يقل (تركّب)، للاختصار، لأنّ تركّب يُستعمل بـ (مِن). وقال: (بالإسناد) ولم يقل: (بالإخبار أو الإنشاء)؛ لأنّ الكلامَ على قسمين: إخباريّ وإنشائيّ، ولو قال (بالإخبار) خرّج الإنشاء، ولو قال (بالإنشاء) خرّج الإخبار، فلمّا قال (الإسناد) شمل القسمين)[١٧].

١٤– المقابسات، أبو حيان التوحيدي: ١٢١.
١٥– لسان العرب، ابن منظور: ١١/ ٤٧١، مادة (علل).
١٦– الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي: ١٠١.
١٧– شرح كافية ابن الحاجب، الحلوائي: ٥ (خ).

ويعلّل للمصنّف أيضاً تقديمه الاسم على الفعل والحرف عند تقسيمه الكلام، يقول: (وقدّمه؛ لأنّ الاسم اصلٌ، والفعل والحرف فرعان له، فإنّ الفعل مشتق من الاسم، والمشتق فرع المشتق منه، وأيضاً الفعل والحرف يحتاجان في الإفادة إلى الاسم، والمحتاج فرع المحتاج إليه..)[١٨].

وكذلك يقول معلّلاً استعمال المصنّف (اللام) بدلًا من (الألف واللام) في الكلام على علامات الاسم: (إنما قال (اللام) ولم يقل (الألف واللام)؛ لأنّ النحاة اختلفوا أنّ اللام للتعريف والهمزة للوصل أو الألف واللام للتعريف، فأشار المصنّف إلى أنّ المختار الأول)[١٩].

وكذلك علّل استعمال المصنّف (الجر) بدلًا من (حرف الجر) في كلامه على موضوع علامات الاسم أيضاً، قال: (وإنما قال (الجر) ولم يقل (حرف الجر)؛ لأنَّ حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية، مثلًا إذا قيل: أعرب (قامَ زيدٌ)، قلت: (قام) فعل ماضٍ، و (زيدٌ) مرفوعٌ بقام)[٢٠].

ونقرأ في هذا الشرح نصًّا يوضّح فيه الشارح علّة وضع الإعراب، فقد جاء ما نصّه: (قوله: (ليدلّ هذا اللام)، وهو للعلّة إشارة إلى علّة وضع الإعراب في الأسماء، يعني لِمَ وُضِعَ الإعرابُ؟ ولِمَ وُضِعَ في الاسم؟ ولِمَ وُضِعَ في الآخر. أمّا علّة وضع الإعراب فهو أنه تعتور -أي تعترض- معانٍ مختلفة في الاسم، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي تلتبس بعضها ببعضٍ. فإذا قلت: (ما أحسنَ زيد)، فيحتمل (زيد) الفاعلية ويكون معناه النفي، يعني: (ما أحسنَ زيدٌ). ويحتمل (زيد) المفعولية بأن يكون معناه التعجب، يعني: (ما أحسن زيداً). ويحتمل (زيد) أن يكون مضافاً إليه بأن يكون معناه الاستفهام، يعني: (ما أحسنُ زيدٍ)، يعني: أيّ عضو من أعضاء زيد أحسن؟ فلمّا وضع الإعراب ارتفع الالتباس، ورفعُ مثل هذا الالتباس العظيم بأدنى تغيير في الآخر من خواص الكلام.

وإمّا علّة وضعه في الأسماء؛ فلأنّ الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تعرض إلّا في الأسماء دون الفعل والحرف. وأمّا أنه في الآخر، فلأنّ الآخر محلُّ التغيير غالباً)[٢١].

ثم نراه يعلّل العلامات الإعرابية الثلاث قائلاً: (فالرفع علامة الفاعل، وأُعطي الرفع للفاعل؛ لأنّ الرفع ثقيل، والفاعل واحد خفيف، [فـ] أُعطي الخفيف للثقيل ليَجُرَ حاله، والنصب علامة المفعول؛ لأنّ النصب خفيف، والمفعول ثقيل لأنه كثير، فأُعطي الخفيف للثقيل ليَجبُر حاله، والجر علامة المضاف أليه، وأُعطي الجر للمضاف [إليه]؛ لأنّ عمدة المضاف إليه ليس مثل الفاعل، ولا فضلة مثل المفعول، بل هو متوسط، والجر ليس ثقيلاً مثل الرفع ولا خفيفاً مثل النصب، بل متوسط، [فـ] أُعطي المتوسط للمتوسط)[٢٢].

وفي شرحه للقسم الثاني من الاسم وهو (الممنوع من الصرف) يذكر علّة إعرابه بالفتحة بدل الكسرة جرًّا، يقول: (وأمّا أنّ جرّه أيضاً بالفتحة فخلاف الأصل لابدّ له من دليل، دليله: أنّ غير المنصرف يشابه الفعل من جهة الفرعيّتين اللّتين في الفعل، وهي أنّ الفعل محتاجٌ إلى الاسم في الإفادة، والمحتاج فرع المحتاج إليه. والثاني أنّ

١٨- شرح كافية ابن الحاجب: ٦ (خ).
١٩- شرح كافية ابن الحاجب: ٧ (خ).
٢٠- شرح كافية ابن الحاجب: ٧ (خ).
٢١- شرح كافية ابن الحاجب: ١٠ (خ).
٢٢- شرح كافية ابن الحاجب: ١٠ (خ).

الفعل مشتق من الاسم والمشتق فرع المشتق منه. وغير المنصرف فيه فرعيّان كما يجيء في باب غير المنصرف، والفعل لا يدخله الجر، فكذا غير المنصرف لا يدخله الجر، فحملوا جرّه على نصبه، فجُعل بالفتحة)[٢٣].

ويعلّل إعراب الأسماء الستة بالحرف قائلاً: (أمّا أنّ إعرابها بالحرف فلا بدّ من دليل، وهو أنّ الأسماء الستة فيها كثرة من جهة اللفظ، وكثرة من جهة المعنى، أمّا الكثرة من جهة اللفظ فللإضافة، والمضاف والمضاف إليه لهما كثرة، وأمّا من جهة المعنى؛ فلأنّ معناها نسبيّ لا ينعقل أحدها إلّا بتعقل شيء آخر، فإنّ (الأب) بالنسبة إلى الابن وكذا البواقي. فلما كان فيها كثرة جعلوا إعرابها بما هو أكثر من الحركة، ولا شك أنّ الحرف أكثر من الحركة)[٢٤].

ومن التعليلات التي أوردها الشارح في شرحه علّة رفع المثنى بالألف وجمع المذكر السالم بالواو، ونصبهما وجرّهما بالياء، إذ يقول: (أمّا كونه بالحرف فلابدّ له من دليل، وأمّا أنه ببعض الحرف فلابدّ له أيضاً من دليل، ودليله... أمّا كونه بالحرف فلأنّ الجمع والمثنى فيهما كثرة من جهة المعنى وذلك ظاهر، ومن جهة اللفظ فلزيادة الواو والنون والألف والنون والياء والنون، فجعلوا إعرابها بما يزيد على الحركة وهو الحرف، وأمّا أنّ إعرابها ببعض الحرف؛ فلأنّ للجمع ثلاث حالات وللمثنى ثلاث حالات، والحروف التي للإعراب ثلاثة (الواو والألف والياء)، فلابدّ من توزيع الثلاثة على الستة حتى تبقى لكلّ واحد منهما علامة من غير التباس...)[٢٥].

ونجده تارةً لا يكتفي بالتعليل، وإنما يعلّل ثم يُشكل ثم يجيب، يقول في شرحه لموضوع أقسام الكلام: (قوله: (هي اسم إلى آخره)، أقول: هي ضمير لابدّ له من مرجع إليه، ولا يجوز أن يرجع إلى لفظ الكلمة؛ لأنّ لفظ الكلمة اسم، وعلامة الاسم الألف واللام، وحينئذٍ يلزم انقسام الاسم إلى الاسم والفعل والحرف، وذلك انقسام الشيء إلى نفسه وغيره وهذا باطل، ولا يجوز أن يرجع (هي) لمعنى الكلمة، وهو لفظٌ وُضِع لمعنى مفرد وهو الحدّ، والحدّ مذكر، وضمير المؤنث لا يرجع إلى المذكر.

الجواب: إنّ (هي) راجع إلى معنى الكلمة، والتقسيم باعتبار معنى الكلمة، وأنّث الضمير باعتبار لفظ الكلمة رعايةً للفظ)[٢٦].

ثانياً: الدفاع عن المصنف

يبدو أن الحلوائيّ كان مقتنعاً بما جاء به الماتن ابن الحاجب في كافيته؛ لذا نجده ينبري مدافعاً عن المصنّف في مواطن عديدة من الشرح متبعاً في ذلك طريقة دفع الإشكال المقدّر كما هو متعارف لدى الأصوليين في تقريراتهم ومؤلّفاتهم، إذ إنّه يفترض الإشكال بطريقة سؤال يصدّره بعبارة: (إن قيل)، ثم يجيب عنه.

ورد ذلك مثلًا عند شرحه لأقسام الكلام وتعريفها، يقول: (فإن قيل: حدُّ كلّ واحدٍ من الاسم والفعل والحرف عُرف بدليل الحصر أولاً، فإن عُلِمَ فلِمَ يذكر حدّ الاسم والفعل والحرف مرة أخرى؟ وإن لم يُعلم فقوله:

٢٣- شرح كافية ابن الحاجب: ١٣ (خ).
٢٤- شرح كافية ابن الحاجب: ١٣ (خ).
٢٥- شرح كافية ابن الحاجب: ١٥ (خ).
٢٦- شرح كافية ابن الحاجب: ٣-٤ (خ).

(وقد عُلِمَ) يكون كذباً من المصنّف، وهو لا يجوز على المصنّفين. الجواب: إنه عُلِم حدّ كلّ واحدٍ منها من دليل الحصر بالالتزام، ويذكر حدودها مرة أخرى ليُعلم بالتصريح)[٢٧].

وفي موضوع تعريف الكلام اصطلاحًا نجده يفترض ويجيب قائلاً: (فإن قيل: إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) فإنه كلام، فلابدّ فيه من متضمِّن ومتضمَّن، فأين المتضمِّن والمتضمَّن؟ الجواب من وجهين:

الأول: إنّ المراد بالتضمّن الفهم.

والثاني: إنّ (زيدٌ قائمٌ) له صورة ومادة، فالجزء الصوريّ هو المتضمِّن، والجزء المادي هو المتضمَّن)[٢٨].

ومن جملة دفعه للإشكالات ما ذكره في موضوع المعرب والمبني من الأسماء، يقول: (فإن قيل: الجملة من حيث إنّه جملة مبني، فقول المصنّف: (المعرب المركّب) بمثابة أن يقول: (المعرب: المبني). الجواب عنه بوجهين:

الأول: إنّ المراد بالمركب جزءًا المركّب، فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ وحده معربٌ، والجملة من حيث هو جملة مبني.

الوجه الثاني: إنّ الألف واللام في قول المصنف (المركّب) بمعنى الذي، أي: المعرب الذي رُكّبَ مع غيره)[٢٩].

ويدافع عن المصنّف لعدم ذكره شرطين من شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف قائلاً: (فإن قيل: أهمل المصنّف شرطين ولم يذكرهما، الأول: أن تكون مكبّرة، فلو كانت مصغّرة كان إعرابها بتمام الحركة...، الشرط الثاني: أن تكون مفردة، فلو كانت تثنية كان الإعراب ببعض الحرف نحو (جاءني أخواك)...، الجواب: أنّ المصنِّف اعتمد على المثال، فإنّ المثال المذكور مفرد مكبّر. فإن قيل: لِمَ لَمْ يكتفِ بالمثال وذكر كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم، فإنّ المثال المذكور غير مضافة إلى ياء المتكلم؟ الجواب: أنه لو لم يذكر (مضافة إلى غير ياء المتكلم) لتوهّم متوهّم أنّ إعرابها بتمام الحرف عند كونها مضافةً إلى كاف الخطاب؛ لأنّ المثال الذي ذكره المصنّف مضاف إلى الكاف، والمراد أنّ إعرابها بتمام الحرف إذا لم تكن مضافة إلى ياء المتكلم سواء كانت مضافة إلى الياء أو غيرها، والله أعلم)[٣٠].

وقال عند شرحه شرط (العلمية والتأنيث) للمنع من الصرف: (فإن قيل: التأنيث اللفظي شرطه أن يكون علمًا، والتأنيث المعنوي أيضًا شرطه العلمية، فكان ينبغي أن يقول المصنّف: (التأنيث بغير الألف شرطه العلمية)؛ لأنّه أخصر. الجواب: إنّ التأنيث له شرط يختصّ به ليتحتم تأثيره، فلذلك فرّق بينهما ليفرد الباعث المعنويّ بما يختصّ به من شروط تحتم التأثير بخلاف اللفظي...)[٣١].

ويستمرّ الشارح في دفع الإشكالات عن المصنّف في باب (الممنوع من الصرف)، إذ يقول: (قال المصنّف: (المعرفة شرطها أن تكون علمية). فإن قيل: فما تقول في التأكيد المعنوي نحو (أجمع) لأنّه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف. الجواب: أنّ بعضهم لم يعتبروا تعريف التأكيد فلا إشكال عليهم، والذي يعتبر ذلك فيزيد

٢٧- شرح كافية ابن الحاجب: ٢ (خ).
٢٨- شرح كافية ابن الحاجب: ٥ (خ).
٢٩- شرح كافية ابن الحاجب: ٩ (خ).
٣٠- شرح كافية ابن الحاجب: ١٣-١٤ (خ).
٣١- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٣ (خ).

قيدًا، وتقول: أو تعريف تأكيد؛ ليتمّ الكلام، وإن قلنا: إنّ التأكيد المعنوي علم للتأكيد اندفع الإشكال بالكلية)[٣٢].

ولم يقف دفاع الشارح عن المصنّف عند شرح المسائل فقط، وإنما نجده يدفع الإشكال على منهجية المصنّف وتبويبه أيضاً، يقول: (ثم قال المصنّف: (العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب)، فإن قيل: هذا باب الاسم، وفي باب الاسم لا يُذكر إلّا ما هو مختصّ بالاسم، والعامل غير مختصّ بالاسم، بل يكون العامل فعلًا وحرفًا. الجواب من وجهين:

الأول: لما قال: (أن يختلف آخره باختلاف العوامل) كان ذهن المبتدئ منتظرًا لمعرفة العامل، فذكَر العاملَ قريباً لئلّا يطول انتظار المبتدئ.

الثاني: أنّه يذكر هنا عامل الاسم، وعامل الفعل والحرف يُذكر في بابهما)[٣٣].

ولم يكتف الحلوائيّ بدفع الإشكالات التي قد ترد على المصنّف، وإنما دفع بعض الإشكالات التي قد يُعترض بها على شرحه للمسائل، يقول عند شرحه موضوع جمع المؤنث السالم ونصبه بالكسرة نيابةً عن الفتحة ما نصّه: (وأمّا نصبه أيضًا بالكسرة فخلاف الأصل لابدّ له من دليل، ودليله أنّ الجمع المؤنث السالم فرع الجمع المذكر السالم، وإعراب الجمع المذكر السالم ببعض الحرف، فلو كان إعراب جمع المؤنث السالم بتمام الحركة لكان للفرع مزيّة على الأصل. فإن قيل: المزية باقية؛ لأنّ إعراب الجمع المذكر بالحرف، وإعراب الجمع المؤنث بالحركة، والإعراب بالحركة أولي.

الجواب: أنّ الإعراب بالحرف خلاف الأصل إذا لم يكن دليل، فإذا كان دليل فالإعراب بالحرف هو الأصل)[٣٤].

ومن جملة دفعه للإشكالات التي قد ترد عليه ما ذكره في (باب الممنوع من الصرف) عند الكلام على علّة منع أمثال (قَطَامِ وحَذَامِ ورَقَاشِ)، يقول: (قوله: (وقَطَام في بني تميم). أقول: ومن جملة العدول التَقديريّ مثل (قَطَامِ)، وهو غير منصرف للعلمية والعدل التقديريّ، كأنه معدولَ عن (قاطِمة) فرضًا وتقديرًا، فإنْ قيل: (قَطَام) فيه العدل والتأنيث والعلمية، ففيه سببان غير العدل، فلا حاجة إلى تقدير العدل. الجواب: أنّ (قطام) عند الحجازيين مبني للعدل والزنة نحو (نَزَالِ)، وتميم طائفتان: بعضهم يفصّل ويقول ما آخره الراء نحو (حَضَارِ) فهو مبني للإمالة، وطائفة يمنعونه من الصرف، فلابدّ من تقدير العدل ليعلم أنّ (قطام) التي هو مبني عند الحجازيين هو بعينه معرب، وأيضاً يقدّرونه طردًا للباب)[٣٥].

ثالثاً: الخلافات النحوية وبعض اختياراته.

يبدو أنّ أول خلاف نحويّ يُنسب إلى إحدى المدرستين ما نقرأه في كتاب سيبويه عند حكايته أقوال أبي جعفر الرؤاسي مصرّحًا بـ (قال الكوفي)، وهذا الخلاف بين المدرستين والذي نراه في كتاب سيبويه منسوباً إلى (الكوفي) لم يكن أكثر من مذاكرة وعرض وجهات نظر مختلفة، ولم يأخذ الخلاف النحويّ طابع الجدّ والتنافس

٣٢- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤ (خ).
٣٣- شرح كافية ابن الحاجب: ١١ (خ).
٣٤- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢ (خ).
٣٥- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٢ (خ).

إلّا في عهد سيبويه والكسائيّ اللذين على أيديهما بدأت تتضح مناهج المدرستين وتتمايز وتأخذ كلّ منهما طريقًا خاصًّا بها[٣٦].

ويرى بعضهم أنّ الأخفش هو الذي فتح أبواب الخلاف، وأعدّ لنشأة مدرسة الكوفة وغيرها، يقول شوقي ضيف: (وفي رأينا أنّه -أي الأخفش- هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعدّ لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ثم المدارس المتأخرة المختلفة، فإنّه كان عالمًا بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، حادّ الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكوّنت مدرستهم)[٣٧].

وكتب النحو العربي لاسيّما الشروح والحواشي ملأى بالخلافات النحوية وآراء العلماء، ولعلّ ذلك كان عاملاً من عوامل تطورّ هذا العلم وتجدّده، وقد عمد الحلوائيّ في شرحه على الكافية هذا إلى إيراد آراء النحاة وذكر اختلافهم في مسائل شتى، تارةً يكتفي بإيرادها فقط، وأخرى يوردها مع ذكر أدلّتها، وتارةً يقوم بمناقشتها وتوجيهها، وأحيانًا يختار ما يميل إليه منها، وسنورد نماذج مختارة من هذه الخلافات الواردة في الشرح فيما يأتي.

جاء في شرح علل (الممنوع من الصرف) ما نصّه: (.. لأنّه اختلف في أسباب منع الصرف، فقيل: اثنان، الحكاية والتركيب. وقيل: إحدى عشرة، هذه التسع ولزوم التأنيث وتكرار الجمع. وقيل: ثلاثة عشر، مراعاة النظير وشبه ألف التأنيث نحو (أرطى) أيضًا. وقيل: خمسة عشرة اعتبار الوصفية وعدم النظير أيضًا..)[٣٨].

وفي باب (الممنوع من الـ صرف) نفسه يقول: (قوله: (ونحو جَوارٍ). أقول: اختلف في نحو (جوارٍ) أنه منصرف أو غير منصرف، فعند الأخفش أنه منصرف؛ لأنّه هذا الجمع لابدّ أن يكون بعد ألفه حرف مشدّد أو حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن، وهذا بعد ألفه حرف واحد، فأشبه نحو (سلام وكلام)، فيكون منـ صرفًا، وعند سيبويه غير منـ صرف؛ لأنّه بعد ألفه حرفان، حرف ملفوظ وحرف مقدّر، والمقدّر في حكم الملفوظ، ولهذا لم يجرِ الإعراب على لفظهِ...)[٣٩].

وقال عند شرحه قول المصنّف إنّ الممنوع من الصرف يجرّ بالكسرة إذا دخلته (الألف واللام) أو أُضيف ما نـ صّه: (قوله: (وجميع الباب). أقول: جميع باب لا ينـ صرف إذا دخله اللام أو الإضافة دخلته الكسرة، نحو: مررتُ بأحمدِكم، ومررتُ بالأحمدِ. وقال المصنّف: (الجر بالكسرة)، ولم يقل: (ينـ صرف) للإشارة إلى الخلاف، يعني اختلف النحاة فقال بعضٌ: إنه إذا دخل غير المنصرف اللام أو الإضافة صار منصرفًا؛ لأنّ الألف واللام والإضافة من خواصّ الاسم، إذا دخل غير المنصرف قطع مشابهته عن الفعل، فيصير منصرفًا، وقال بعضٌ: إنّه غير منصرف؛ لأنّ السببين علة منع الصرف، فيكون غير منصرف إلّا أنّه دخل الكسر؛ لأنّ غير المنصرف إنما منع الكسر بتبعيته التنوين...، وقال بعضٌ بالتفـ صيل، يعني إن بقي بعد الإضافة واللام سببان يكون غير منصرف، وإلّا يصير منصرفًا، والله العالم)[٤٠].

٣٦- الخلاف بين النحويين، د السيّد رزق الطويل: ٢٦.
٣٧- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: ٩٥.
٣٨- شرح كافية ابن الحاجب: ١٨ (خ).
٣٩- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٩ (خ).
٤٠- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٩-٣٠ (خ).

وتارة لا يكتفي الشارح بعرض آراء النحاة واختلافهم في مسألة معينة، وإنما يذكر كذلك أدلّتهم مدعّمًا إياها بالشواهد القرآنية والشعرية، ومن ذلك ما جاء في شرحه في (باب التنازع): (قوله: (ويختار). أقول: يختار البـ ـصريون إعمال الفعل الثاني، والكوفيون يختارون إعمال الفعل الأول، ولكلّ واحد دليل عقليّ ونقليّ، أمّا دليل البـ ـصريين العقلي فهو القرب والجوار، فإنّ الفعل بجنب الفاعل، وللقرب والجوار اعتبار في كلام العرب، ولهذا يغيّرون الإعراب للقرب والجوار، نحو (حُجرُ ضـــبٍّ خَرِبٍ) بجرّ (خربٍ)، وقوله تعالى ﴿عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ﴾[٤١]...، ودليلهم النقلي من القرآن قوله تعالى ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[٤٢]، (آتوني) فعل وفاعل ومفعول أول يطلب المفعول الثاني، و(أفرغ) فعل وفاعل يطلب مفعولًا، تنازعا في (قطرًا)، أعمل الثاني وحذف عن الأول المفعول، أي: آتوني قطرًا أفرغ عليه قطرًا..) وأمّا البيت فقول الشاعر:

وكُـمـتـاً مُـدّمـاةً كـأنّ مـتـونَهـا جرى فوقَها واسـتشـعرتْ لونَ مذهبِ[٤٣]

تنازع (جرى) و (استشعرت) في (لون)...

وأمّا دليل الكوفيين من جهة العقل فهو التقدّم في الذكر؛ لأنّ الاهتمام بشـأن ما قُدّم أكثر. وأمّا الدليل النقلي فلهم بيتان، البيت الأول قول الشاعر:

إذا هـي لم تسـتـك بـعـود أراكـةٍ تُنُخِّل فاسـتاكت به عودُ أسـحلِ[٤٤]

تنازع (تنخل) و (اسـتاكت) في (عود)، أعطي (عود) للفعل الأول وأُتي بالجار والمجرور للفعل الثاني وهو (به)... أمّا البيت الثاني فسيجيء في آخر الباب)[٤٥].

وقد يذكر الشارح آراء النحاة في مسألة ما رادًّا إياها، ومنه ما جاء في موضوع جمع المذكر السالم والملحق به، وهل أنّ (أولو) جمع أو ملحق وكذلك ألفاظ العقود؟ يقول: (وبعض المـ صنّفين لم يذكروا (أولو)، وحسب أنّه داخل في الجمع، وليس كذلك؛ لأنه لو كان جمعًا لكان له مفرد، وكان مفرده (أُل أو إل)، ولم يُستعمل في كلام العرب...، وبعض المـ صنّفين لم يذكر (عشرين وأخوته)، وحسب أنّه جمع، وليس كذلك؛ لأنّه لو كان جمعًا لكان مفرده (عشرة)، فيلزم أن يُقال (عَشَرون) بفتح الشين؛ لأنّ جمع المصحّح يسلم واحده، ولزم أيضًا أن يُقال: عشرون أقلّه ثلاث عشرات، وليس كذلك، وأيضًا (عشرون) يدلّ على عدد معيّن وليس لنا جمع يدلّ على عدد معيّن، فيثبت بما ذكرنا أنّ (ثلاثين) ليس جمع (ثلاثة)، وكذلك البواقي)[٤٦].

وأحيانًا نجد الشارح ناقدًا لبعض الآراء التي يذكرها، مثل ذلك ما جاء من شرحه في باب (التعجب)، إذ قال: (وأمّا إعراب فعل التعجب فعند سـيبويه (ما) مبتدأ وإن كان نكرة، وما بعدها الخبر تقديره: (شـيء أحسنَ زيداً)، وهذا الأصل قبل الإنشاء،... وعند الأخفش (ما) موصولة والخبر محذوف تقديره في الأصل:

٤١- سبأ/ ٥.

٤٢- الكهف/ ٩٦.

٤٣- البيت لطفيل الغنوي،ديوانه بشرح الأصمعي: ٣٢، وينظر أساس البلاغة: ٢٨٥، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٧٧.

٤٤- البيت لعمر بن أبي ربيعة، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٩٠، ووضعه شارح الديوان في ضمن الشعر المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة.

٤٥- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٥ (خ).

٤٦- شرح كافية ابن الحاجب: ١٥-١٦ (خ).

(الذي أحسنَ زيداً شيء عظيم). وكلّ واحد مرجوح من وجه؛ أمّا مذهب سيبويه فلأنّ المبتدأ نكرة، وأمّا مذهب الأخفش فلأنّ الخبر محذوف ولا دليل عليه...)[٤٧].

وكذلك نجده ينقد آراء النحاة في موضوع مجيء (لولا) حرف جر واختصاصها حينئذٍ بالضمير وفي (عسى) كذلك مستعيناً بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية، يقول: (قوله: (والأكثر لولا أنت). يعني المختار عند سيبويه أن يكون بعد (لولا) ضمير مرفوع منفصل؛ لأنّ بعد (لولا) مبتدأ وخبر، تقول: لولا أنتَ، لولا أنتما...، وفي (عسى) عسيتُ؛ لأنه ضمير مرفوع متصل بالفعل ليكون فاعلًا، وجاء: لولاك وعساك، يعني بعد (لولا) ضمير مجرور، وبعد (عسى) ضمير منصوب، وهذا عند سيبويه؛ لأنّ (لولا) هنا حف جر، و (عسى) بمعنى (لعل) فعملت النصب، وعند الأخفش ومَن تابعه أنّه في الأول أي (لولا) مرفوع بالابتداء وإن كانت صورته صورة المجرور، وفي (عسى) ضمير مرفوع وإن كانت صورته صورة المنصوب، فوضع المجرور موضع المرفوع، والمنصوب موضع المرفوع، وكلّ واحد من المذهبين راجح من جهة قلّة التعبير، ومرجوح من جهة أنّ (لولا) لها عملان، عمل الرفع وعمل الجر، مثل (لدن) إذا دخل على (غدوة) نصبها، قال الشاعر:

لدن غدوةً حتى ألاذ بخفِّها بقية منقوص من الظلّ قالص[٤٨]

وفي غير (غدوة) تعمل الجر نحو (من لدن عليم خبير)[٤٩]. ومذهب الأخفش راجح من جهة أنّ العمل واحد، ومرجوح من جهة كثرة التغيير، وضع المجرور والمنصوب في اثنتي عشرة كلمة موضع المرفوع...، ووضع الضمائر موضع بعض جائز ولكن فيه كثرة التغيير..)[٥٠]

ونرى للشارح مناقشةً لطيفةً يضعّف فيها رأي الزجّاج في موضوع (المفعول له)، يقول: (قوله: (خلافاً للزجاج). يعني التأديب مفعول مطلق عند الزجّاج تقديره: أدبته تأديبًا أو ضَربُ تأديبٍ، وقول الزجاج ضعيف؛ لأنّ ضربته تأديباً يفهم منه العلّية، والمفعول المطلق لا يُفهم منه العليّة، وشرط نصب المفعول به تقدير اللام، يعني لابدّ من اللام..)[٥١].

ومن تضعيفه لبعض الآراء ما ذكره في باب (التنازع)، قال: (قوله: (وجاز). يعني جاز مثل هذه المسألة، وهي أن يطلب الفعل الأول الفاعل والثاني المفعول، ويعمل الفعل الثاني خلافًا للفرّاء، فإنه يقول هذه المسألة غير جائزة؛ لأنك إذا حذفت الفاعل لا يجوز، وإن أضمرت الفاعل يلزم إضمار قبل الذكر. الجواب: إنّ إضمار قبل الذكر جَائز في باب (ما أُضمر عامله على سبيل التفسير)، ومذهب الفراء ضعيف؛ لأنه جاء في كلام العرب مثل ذلك، قال الشاعر:

جفوني ولم أجفُ إلّا خلّاء إنني لغير جميلٍ من خليليّ مهمَلُ[٥٢]

تنازع (جفوني) و (لم أجف) في الأخلّاء...)[٥٣].

٤٧- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٣ (خ).
٤٨- أساس البلاغة، الزمخشري: ٨٥٢.
٤٩- كذا في الأصل والآية ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود/ ١) أو ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (النمل/ ٦).
٥٠- شرح كافية ابن الحاجب: ٩١-٩٢ (خ).
٥١- شرح كافية ابن الحاجب: ٦٣ (خ).
٥٢- مغني اللبيب، ابن هشام الانصاري: ١/ ١٨٤.
٥٣- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٦ (خ).

أمّا ترجيحاته النحوية فقد صدّر بعضها بألفاظ تدلّ على ذلك ك (الأصح، الأولى، وهذا ضعيف) وغيرها، وسنورد بعضاً منها فيما يأتي:

يقول الشارح في مبحث حدّ الكلام: (لما فرغ المصنّف من بحث الكلمة شرع في بحث الكلام. اختلف النحاة في الكلام أنه مصدر أو اسم مصدر. الأصح أنه اسم مصدر ك (السلام) بمعنى (التسليم) و (السُّبحان) بمعنى (التسبيح)، ف (الكلام) أيضًا بمعنى التكليم))[٥٤].

وفي موضوع اشتقاق الاسم يعقّب على كلام المصنّف قائلًا: (والاسم مشتق من (السُمو) عند البصريين، والسمو بمعنى العلو والرفعة، وللاسم علوّ ورفعة على الفعل، وعند الكوفيين الاسم مشتق من الوسم، والوسم علامة، والاسم علامة للمسمّى. ومذهب البصريين أولى من مذهب الكوفيين بأربعة أوجه: الأول: إنّ الاسم يجمع على (أسماء) ولو كان مشتقًا من (الوسم) لقيل (أوسام). الثاني: إنّ الاسم يُصغّر على (سُمَيْ) ولو كان مشتقًا من (الوسم) لقيل (وُسَيمْ). الثالث: أنّ المتكلم إذا أخبر عن نفسه قال: (سَمّيتُ) ولو كان مشتقًا من (الوسم) لقال: (وسمتُ). الرابع: إنّ الموافق في الاسم يقال (سَمِيّ) ولو كان مشتقًا من (الوسم) لقيل (وسيم)، فعلمنا بهذه الأدلة الأربعة أنّ مذهب البصريين أولى من مذهب الكوفيين)[٥٥].

ويرجّح في مبحث الأعداد المعدولة في باب (الممنوع من الصرف) أنها تكون من (واحد إلى أربعة)، يقول: (تقول: ثُلاثُ و مَثْلَث، أُحَادُ مَوْحد، ثُناء مَثنى إلى رُبَاع ومَرْبع، ولم يجيء فوق رُباع على الأصح، وقيل: جائز)[٥٦].

ونجده مرجّحًا رأي سيبويه في مسألة الصفات التي تنتقل إلى الاسمية هل تُمنع من الصرف؟ وهل الاسمية توثر في الوصفية الأصلية؟ إذ يقول: (وحاصل الخلاف: أنّه تقدّم أصل، وهو أنّ غلبة الاسمية للوصفية الأصلية غير مضّرة، والوصفية الأصلية معتبرة، وسيبويه يطرد هذه القاعدة، وتقدّم أصل آخر، وهو أنّ كلّ ما فيه علمية مؤثرة إذا نُكّر صُرِف، والأخفش يطرد هذه القاعدة، ولهذا اختلفا في (أحمر) إذا نُكّر بعد العلمية، ومذهب سيبويه أصح؛ لأنه يلزم على مذهب الأخفش أنّ ما هو غير منصرف بالاتفاق نحو (أسود) يصير منصرفًا، وأنّ ما هو منصرف بالاتفاق يصير غير منصرف نحو (أربع)..)[٥٧].

ويذكر الشارح في باب (أفعال المقاربة) مذاهب العلماء في معنى (كاد) إذا اقترن بها النفي مرجّحًا أحدها، يقول: (واعلم أنّه إذا دخل النفي على (كاد) ففيه ثلاثة مذاهب: الأصح أنه كالأفعال، فيكون معناه النفي مطلقًا يعني ماضيًا كان أو مستقبلًا...، المذهب الثاني: أنه للإثبات مطلقًا، أي سواء كان مضارعًا أو ماضيًا...، المذهب الثالث: التفصيل؛ يعني في المضارع للنفي كما في الآية المتقدمة، وهي ﴿لَمْ يَكَدْ﴾[٥٨]، وفي الماضي للإثبات كما في قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوا﴾[٥٩]...)[٦٠].

٥٤- شرح كافية ابن الحاجب: ٣ (خ).
٥٥- شرح كافية ابن الحاجب: ٦ (خ).
٥٦- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٠ (خ).
٥٧- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٩ (خ).
٥٨- إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ، (النور/ ٤٠).
٥٩- وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، (البقرة/ ٧١).
٦٠- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٢-١٢٣ (خ).

رابعًا: الاستشهاد

وهو عند أهل العربية: (الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال)[٦١]. ومن هنا راح الشارح يعضّد ما ذهب إليه ابن الحاجب، وكذلك آراءه النحوية بالاستشهاد، وكانت مصادره في الاستشهاد كالآتي:

أ- القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

القرآن الكريم أعلى النصوص العربية، وكتاب الله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[٦٢]، وقد وقف النحاة القدامى لاسيّما علماء مدرسة البصرة النحوية من القرآن الكريم وقراءاته موقف المدافع عمّا يرد في الكتاب العظيم، فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد، وأجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة، لكنهم كانوا يُخرجون بعض القراءات الشاذة عن أقيستهم إمّا بتفسير وتقدير يتطلبه المعنى ويوحي إليه، وإمّا بعدّها واردة على لغات العرب التي لم يبنِ البصريون عليها أقيستهم لضعفها وقلّتها، على عكس الكوفيين الذين وسّعوا دائرة القياس، فقاسوا على تلك القراءات الشاذة وغيرها[٦٣].

في باب (الممنوع من الصرف) يستشهد الشارح على جواز صرف ما لا ينصرف بآيات قرآنية، يقول: (وكذا يجوز صرفه للتناسب، وهو على قسمين: الأول: أن تجتمع كلمة غير منصرفة مع أسماء منصرفة، فيصرف غير المنصرف للمناسبة بينها نحو (سلاسلاً وأغلالاً وسعيرا)[٦٤]...، القسم الثاني: أن يكون لفواصل الآيات، كقول الله تعالى ﴿قَوَارِيرَا قَوَارِيرَ﴾[٦٥]، فاذا وقفنا على (قوارير) الثاني صرفناه لفواصل الآيات، لأنّ آخر الآيات بالألف...، وإن وقفت على (قوارير) الأول صرفته لفواصل الآيات، وابتدأت بالثاني غير منصرف..)[٦٦].

ويزاوج الشارح أحياناً بين الاستشهاد بالآية القرآنية والقراءة القرآنية، كما جاء في شرحه موضوع (حذف الفعل جوازًا)، قال: (يحذف الفعل عن الفاعل تارةً على سبيل الجواز إذا كان قرينة، نحو قولك في جواب مَن سألك بقوله: (مَن قام؟): زيدٌ، أي: قام زيدٌ، حذف (قام) على سبيل الجواز والقرينة سؤال السائل، لأنّ ما يكون في السؤال مذكورًا يكون في الجواب معادًا، كقوله تعالى ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٦٧]، أي خلقهنّ، وكقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾[٦٨]، على قراءة من قرأ (يسبَّح)[٦٩] بفتح الباء لِما لم يُسمّ فاعله، قوله (رجال) ليس مفعولًا بل (رجال) فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه سؤال مقدر، كأنّ سائلًا سأل: مَن يُسبّح؟ فقيل: رجالٌ، أي يسبّحه رجال)[٧٠].

٦١- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ١/ ١٠٠٢.
٦٢- فصلت/ ٤٢.
٦٣- ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٩٧، ١٦٥.
٦٤- إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ، الإنسان/ ٤.
٦٥- الإنسان/ ١٥-١٦.
٦٦- شرح كافية ابن الحاجب: ١٩ (خ).
٦٧- لقمان/ ٢٥.
٦٨- النور/ ٣٦.
٦٩- وهي قراءة عامر وعاصم، ينظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٤٥٦.
٧٠- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٣ (خ).

وفي باب (الفعل) نفسه يطالعنا استشهاد قرآني لمسألة وجوب حذف الفعل، يقول الشارح: (قوله: (ووجوبًا). يعني يحذف الفعل عن الفاعل على سبيل الوجوب إذا كان قرينة وما يقوم مقامه نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٧١]، تقديره: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، فحذف (استجارك) الأول على سبيل الوجوب لوجود القرينة، وهو (إن) الشرطية؛ لأنه لا يدخل إلّا على الفعل لفظاً وتقديراً، وأقام مقامه (استجارك) الثاني؛ لأنه مفسّر للأول، ولا يجوز ذكر الأول لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض)[٧٢].

وفي باب (التنازع) يذكر الشارح أنّ المفعول المتنازع عليه يمكن أن يكون جارًّا ومجرورًا، أي يشبه المفعول به ويستشهد بآية قرآنية، يقول: (وقد يكون [أي التنازع] في المفعولية، يعني الفعلين يطلبان المفعول وما أشبه المفعول، نحو (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا)، وما يشبه المفعول الجار والمجرور نحو قوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[٧٣]، و (في الكلالة) جار ومجرور وهو بمثابة المفعول...)[٧٤].

وفي موضوع (المبني للمجهول) يعدّد الشارح الدواعي لبناء الفعل للمجهول، ومنها مراعاة فواصل الآيات، ويورد في ذلك شاهدًا قرآنيًا، يقول: (السادس: لأجل فواصل الآيات أي أواخرها، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾[٧٥]، أصله (يجزي) بناء للفاعل، بناه للمفعول ليكون آخره ألفًا كما في بقية الآيات)[٧٦].

وفي باب (المبتدأ والخبر) يطالعنا شاهد قرآني في موضوع تعدّد الخبر، يقول الشارح: (مثال التعدّد المعنويّ قوله تعالى ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ﴾[٧٧]، (الحياة) مبتدأ فيه تعدّد معنى ولفظاً؛ لأنّ الحياة الدنيا بالنسبة إلى بعض لعب، وبالنسبة إلى آخرين لهو)[٧٨].

وفي باب (حروف الجر) نجد حشدًا هائلًا من الشواهد القرآنية يأتي بها الشارح، بخاصة في بيان معانيها، يقول في مجيء حرف الجر (مِن) لبيان الجنس، ومجيئها زائدة ما نصّه: (المعنى الثاني: التبيين، وذلك فيما يصلح مكانها (الذي) كقوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٧٩]، أي الذي هو الأوثان...، وقد تكون (من) زائدة... خلافًا للكوفيين وبعضهم فإنهم يجوّزون زيادتها في الموجب مستدلين بقوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٨٠]...)[٨١].

وفي كلامه على معاني حرف الجر (إلى) يقول: (و (إلى) للانتهاء، فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها، قال الله تعالى ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٨٢]، وبمعنى (مع) قليلًا، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى

٧١- التوبة/ ٦.
٧٢- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٣-٣٤ (خ).
٧٣- النساء/ ١٧٦.
٧٤- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٤ (خ).
٧٥- الليل/ ١٩.
٧٦- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩ (خ).
٧٧- الحديد/ ٢٠.
٧٨- شرح كافية ابن الحاجب: ٤٥ (خ).
٧٩- الحج/ ٣٠.
٨٠- نوح/ ٤.
٨١- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٥ (خ).
٨٢- البقرة/ ١٨٧.

أَمْوَالِكُمْ﴾[٨٣]...)[٨٤].

ويقول في معاني (في): (وجاءت (في) بمعنى (على) قليلاً كقوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٨٥]، وقيل: هي على أصلها والمراد تمكّن المصلوب في الجذوع؛ ليتمكّن المظروف في الظرف..)[٨٦].

ومن استشهاده بالقراءات القرآنية ما ذكره في مسألة جواز إعمال (أن) المفتوحة المخفّفة بعد إيراده شواهد عديدة على إهمالها، قال: (ويجوز إلغاء (أن) المفتوحة المخفّفة، قال تعالى ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٨٧]، ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[٨٨]، ويجوز إعمالها كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٨٩] في قراءة[٩٠] نافع وابن كثير)[٩١].

وفي باب (ظن وأخواتها) يذكر الشارح أنّ هذه الأفعال يمكن أن تتعدى إلى مفعول واحد أو تكون لازمة إذا جاءت بمعانٍ أخرى، ويستشهد على ذلك بآيات قرآنية، يقول: (فجاء (ظننت) بمعنى (اتهمت)، فهو من الظن بمعنى التهمة...، وجاء (علمت) بمعنى (عرفت) قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾[٩٢]، أي: عرفتم...، وجاء (رأيت) بمعنى (أبصرت)، قال الله تعالى ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾[٩٣]، و (وجدت) بمعنى (صادفت)...)[٩٤].

وفي باب (كان وأخواتها) يشير الحلوائيّ إلى أنّه هناك أفعال تلحق بـ(صار) من حيث المعنى مستشهدًا بالقرآن الكريم، يقول: (وتلحق بـ(صار) ما رادفها من (آلَ، ورجع، واستحال، وارتدّ)، قال الله تعالى ﴿فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾[٩٥])[٩٦]، ثم يذكر معاني بعض أخوات (كان) مع الاستشهاد القرآني، يقول: (وأصبح وأضحى وأمسى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، نحو (أصبح زيدٌ غنيًا)، وبمعنى (صار) نحو ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾[٩٧]، وتكون تامة بمعنى دخل في هذه الأوقات، قال الله تعالى ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ..﴾[٩٨]...، وظلّ وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما كما في أصبح، وبمعنى (صار)، قال الله تعالى ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[٩٩]...)[١٠٠].

٨٣- النساء/ ٢.
٨٤- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٦ (خ).
٨٥- طه/ ٧١.
٨٦- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٦ (خ).
٨٧- يس/ ٣٢.
٨٨- الزخرف/ ٣٥.
٨٩- هود/ ١١١.
٩٠- ينظر السبعة في القراءات: ٣٣٩، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه: ١٩٠.
٩١- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٩-١٣٠ (خ).
٩٢- البقرة/ ٦٥.
٩٣- الصافات/ ١٠٢.
٩٤- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٠ (خ).
٩٥- يوسف/ ٩٦.
٩٦- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١ (خ).
٩٧- آل عمران/ ١٠٣.
٩٨- الروم/ ١٧.
٩٩- الزخرف/ ١٧.
١٠٠- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١ (خ).

ويستدلّ الشارح على جواز حذف النفي مع (فتئ) وبقاء عملها بقوله تعالى ﴿تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[١٠١]، وعلى مجيء (دام) تامة تكتفي بمرفوعها بمعنى (بقي) بقوله تعالى ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ﴾[١٠٢].

وفي باب (المدح والذم) يستدلّ على جواز حذف المخصوص بالمدح بقوله تعالى ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[١٠٣] أي: أيوب[١٠٤]، وقوله تعالى ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[١٠٥] أي: نحن[١٠٦]، كما يستدلّ على أنّ الفعل (ساء) يُستعمل مثل(بئس) لغرض الذم بقوله تعالى ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[١٠٧].

وفي باب (العطف) يستدلّ على مجيء (ثم) للترتيب بقوله تعالى﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[١٠٨]، وكذلك يستشهد لمجيء (إذ) للتعليل بقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾[١٠٩].

ب– الشعر.

الشاهد الشعريّ كان ركيزةً أساسيةً من ركائز أقيسة النحاة الأوائل واستدلالاتهم النحوية في المسائل المتشعّبة، فهو النوع الثاني من المسموع من كلام العرب بعد النثر؛ إذ شكّل المسموع عندهم كلام العرب نثراً وشعراً، واحتجّ البصريون بأشعار الطبقات الثلاث الأُول في تقسيم ابن رشيق القيروانيّ (ت٤٦٣هـ)، وهي طبقة الشعراء الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة متقدّمي الإسلاميين كجرير والأخطل والفرزدق، و بابن هرمة وقف الاحتجاج عندهم، أي حدود سنة (١٦٧ هـ)، أمّا الكوفيّون فقد وسّعوا دائرة الاستشهاد الشعريّ، ولم يقفوا عند ما وقف عنده البصريون، حتى إنهم أخذوا بالشاهد الواحد بشرط التأكد من صاحة قائله وراويه[١١٠].

وقد تتبّع الحلوائيّ الشواهد الشعرية ووظّفها لبيان كلام الماتن واستدلالاته أو لتعضيد ما يذهب إليه هو من آراء في مسائل مختلفة وأبواب شتى، ففي بحث أنواع (التنوين) الذي هو علامة من علامات الاسم يورد شاهدًا شعريًا كمثال على تنوين الترنم[١١١]، وهو قول الشاعر[١١٢]:

أقلي اللوم عاذل والعتابًا وقولي إن أصبت لقد أصابن[١١٣]

وفي باب (الممنوع من الصرف) يرى الحلوائيّ جواز صرف الممنوع من الصرف لضرورة الشعر؛ لأنّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، ويستشهد على ذلك بقول الشاعر[١١٤]:

١٠١– يوسف/ ٨٥، وينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١ (خ).
١٠٢– هود/ ١٠٨، وينظر شرح كافية ابن ا لحاجب: ١٢١ (خ).
١٠٣– ص/ ٤٤.
١٠٤– ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٤ (خ).
١٠٥– الذاريات/ ٤٨.
١٠٦– ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٤ (خ).
١٠٧– الأعراف/ ١٧٧، وينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٤ (خ).
١٠٨– طه/ ٨٢، وينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٣١ (خ).
١٠٩– الزخرف/ ٣٩، وينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٠٠ (خ).
١١٠– ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٩٦، ١٦٦.
١١١– وهو التنوين اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد (أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري: ١/ ١٥).
١١٢– البيت لجرير، شرح ديوانه: ٥٨، وينظر الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني: ٨/ ٢٤٨.
١١٣– ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ٨ (خ).
١١٤– البيت لمهيار الديلمي، ديوانه: ٢/ ١٨٤، وفيه (من الطيب) بدل (هو المسك).

أعـد ذكـر نـعـمـانٍ لـنـا إنّ ذكـره هو المسـك ما كرّرته يتضـوّع[١١٥]

وكذلك قول الآخر[١١٦]:

لها حكم لقمان وصـورة يوسـف ونـغـمـة داوود وعـفـة مـريم
ولي حـزن يـعـقـوب وذلّـة يـونـس وآلام أيـوب ووحشـة آدم[١١٧]

وفي بحث موضوع منع صرف مثل (أدهم وأخيل وأفعى)، وهي الأوصاف المنتقلة إلى العلمية يورد بيتًا من الشعر تمسّك به مَن يرى أنها ممنوعة من الصرف، ثم يأتي برأي المصنّف في تضعيف البيت، يقول: (وأمّا (أخيل) فإنّه لطائر فيه خيلان أي ألوان، فجعل ذلك كالصفة، وأمّا (أفعى) فإنّها حية خبيثة، فجعل خبثها بمثابة صفة، وتمسّكوا بقول الشاعر:

ذريني وعلمي بالأمور وشـيمتي فما طائري فيها عليك بأخيلا[١١٨]

منعه من الصرف وجعل جرّه بالفتحة، قال المصنّف: المختار أنّ هذه الأسماء منصرفة، والبيت ضعيف)[١١٩].

ويقول في جواز الصرف وعدمه في أمثال (هنْد ودعْد) مستشهدًا بالشعر ما نصّه: (فهند يجوز فيه الصرف ومنع الصرف؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، عربي في غاية الخفّة، خفّته تقاوم أحد السببين، فلم يتحتم منع صرفه، قال الشاعر[١٢٠]:

لم تـتـلـفـع بـفـضـل مـئـزرهـا دعْدٌ ولم تسـق دَعْدُ في العُلب[١٢١]

)ويذهب الشارح إلى أنّ (حضاجر) ممنوع من الصرف، ويجيب عمّا قد يُقال فيه مستدلًّا ببيت من الشعر، يقول: (وقوله: (وحضاجر). أقول: هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقدير السؤال: إنّ حضاجر علم للضبع وهو ليس بجمع، والشرط لا يؤثر بدون السبب وهو الجمع. الجواب: إنّ حضاجر وإن لم يكن جمعاً ولكنه منقول من الجمع ومفرده (حِضجر) وهو عظيم البطن، قال الشاعر[١٢٢]:

حِضـجـر كـأمّ التوأمين تـوكـأت على مرفقيها مسـتهلّة عاشـر[١٢٣]

)ويستشهد الشارح ببيت من الشعر جاء على لسان الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين-عليه السلام- في موضوع المنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، يقول: (قوله (وزن الفعل). أقول: من أسباب منع الصرف وزن الفعل، وهو على قسمين: الأول: أن يكون مختصًا بالفعل، يعني لا يوجد في الاسم أصلًا نحو (افتعل وانفعل)،

١١٥- ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٨-١٩ (خ).
١١٦- تزيين الأسواق، الأنطاكي: ٢٣٨، وفيه البيت الثاني هكذا:
ولي حزن يعقوب ووحشة يونس وآلام أيوب وحسرة آدم

١١٧- ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ١٨-١٩ (خ).
١١٨- البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، ديوانه: ٣٤٨، وفيه (يوماً) بدل (فيها).
١١٩- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٢-٢٣ (خ).
١٢٠- البيت لجرير، شرح ديوانه: ٦٥، وفيه (لم تغذ دعدُ بالعُلب).
١٢١- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٣ (خ).
١٢٢- البيت بلا نسبة في المعاني الكبير، ابن قتيبة: ١/ ٥١٤، وهو من شواهد الكتاب: ٢/ ٧١.
١٢٣- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٥ (خ).

أو يكون في الاسم ولكن منقولًا من الفعل أو الأعجمي. أمّا من الفعل نحو (شمّر) اسم لفرس لأمير المؤمنين عليّ -عليه السلام-، كما قال زين العابدين-عليه السلام- يخاطب الحجّاج.[١٢٤]

أبوك حُباب سارق الضيف برده وجدّي يا حجّاج فارس شمّرا[١٢٥]

)ويشير الشارح إلى أنّ السؤال التقديري ممكن أن يكون قرينة لحذف الفعل جوازًا، ويستشهد بقول الشاعر: (

ليُبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط ممّا تطيح الطوائح[١٢٦]

(يُبك) مبني للمفعول و (ضارع) فاعل لفعل محذوف، كأنّ سائلًا قال: مَن يبكيه؟ قيل: ضارع..)[١٢٧].

وأحيانًا نجد الشارح يتتبع قصيدة الشاهد الشعري الذي يستشهد به المصنّف ويقوم بشرح الشاهد لإثبات ما يذهب إليه، قال في باب (التنازع): (قوله: (وقول امرئ القيس). أقول: قلنا دليل الكوفيين من النقل بيتان، ذكر الأول وهذا البيت الثاني، وهو قول امرئ القيس:

فلو إنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[١٢٨]

تنازع (كفاني) و (لم أطلب) في (قليل)... أجاب المصنّف -رحمه الله- بأنّ هذا البيت ليس من باب تنازع الفعلين؛ لأنّه لو كان منه لزم فساد المعنى، واعلم أنّ معرفة فساد المعنى تتوقف على مقدّمتين...، فأول البيت أنه ما سعى وما كفاه، وآخر البيت أنه طلب قليلًا من المال، وهذا تناقض بيّن، بل مفعول (لم أطلب) ليس قليلًا، وهو محذوف يعني الملك والمجد والمؤثل، يدلّ عليه البيت الثاني:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[١٢٩][١٣٠]

)وفي باب (المبني للمجهول) يعدّد الشارح الأغراض التي من أجلها يُبنى الفعل للمجهول ومنها قافية الشعر، ويستشهد بقول الشاعر[١٣١]:

وما المال والأهلون إلّا وديعة فلابدّ يوماً أن ترد الودائع[١٣٢]

وفي باب (المبتدأ والخبر) يذكر الشارح أنّ الخبر يتعدّد إذا كان المبتدأ فيه تعدد لفظًا أو معنى، ويجب إتيان الواو معهُ، ويمثّل للتعدّد اللفظي بقول الشاعر[١٣٣]:

يداك يدٌ خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائضة[١٣٤]

وفي الباب عينه يستشهد الشارح لامتناع حذف الخبر إذا كان خاصًا بقول الشافعيّ[١٣٥].

١٢٤- البيت لجميل بن معمر، ديوانه: ٧١، وفيه (يا شمّاخ) بدل (يا حجّاج)، وينظر التذكرة الحمدونية: ٥/ ١٢٤.
١٢٥- شرح كافية ابن الحاجب: ٢٧ (خ).
١٢٦- البيت للحارث بن ضرار النهشلي في الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري: ١/ ٢٦٩، وبدون نسبة في أساس البلاغة: ٢/ ٧٦.
١٢٧- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٣ (خ).
١٢٨- ديوانه: ٣٩.
١٢٩- ديوانه: ٣٩.
١٣٠- شرح كافية ابن الحاجب: ٣٧-٣٨ (خ).
١٣١- البيت للبيد، شرح ديوانه: ١٧٠، وفيه (ولا بد) بدل (فلا بد).
١٣٢- ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ٣٩ (خ).
١٣٣- البيت ينسب إلى الخليل الفراهيدي في المستقصى من أمثال العرب، الزمخشري: ١/ ١٧١.
١٣٤- ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ٤٥.
١٣٥- شرح ديوانه: ٤٨، وينظر صبح الأعشى، القلقشندي: ١/ ٢٣٠.

ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم أشعّر من لبيد[١٣٦]

وفي باب (النداء) يذكر الشارح أنّ الاسم قد يُرخّم في غير النداء لضرورة الشعر، ويستشهد على ذلك بقول الشاعر: (

ديار مية إذ ميّ تساعفنا ولا يرى مثلها عربٌ ولا عجم[١٣٧]

قوله: إذ ميّ، أي (ميّة)، حذف التاء للترخيم)[١٣٨].

وقد يزاوج الحلوائيّ بين الشاهد الشعريّ والشاهد القرآني في الموضوع نفسه، جاء في موضوع (جزم الفعل المضارع) ما نصّه: (واعلم أنّ الجزم فيما ذكرنا إذا قصد السببية، فإذا لم يقصد فيكون مرفوعًا على الحال نحو قوله تعالى ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[١٣٩]...، ويجوز العطف بالجزم بلا فاء على المنصوب بالفاء؛ لأنّه في محل الجزم نحو قوله تعالى ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[١٤٠]، فقدر وجود الفاء كعدمه فجزم المعطوف، ومثل وجود الشيء كعدمه قول الشاعر:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيا[١٤١]

عطف (سابق) على (مدرك) على تقدير وجود الفاء...)[١٤٢].

وفي باب (كان وأخواتها) يستشهد لمجيء (كان) بمعنى (صار) قرآنيًا وشعريًا، يقول: (وتكون (كان) بمعنى (صار)، قال الله تعالى ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[١٤٣] أي صار، ويكون فيه ضمير الشأن، قال الشاعر[١٤٤]:

إذا متّ كان الناس صنفان شامت وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنع[١٤٥]

) وينقل قول بعضهم إنّ (ليس) تكون للنفي مطلقًا ذاكرًا شواهد قرآنية وبيتًا من الشعر، يقول: (...وقيل: مطلقًا حالًا كان أو غيرها، قال الله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[١٤٦]، و ﴿وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾[١٤٧]، و ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ﴾[١٤٨]، قال الشاعر[١٤٩]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا[١٥٠]

١٣٦- ينظر شرح كافية ابن الحاجب: ٤٧ (خ).
١٣٧- البيت لذي الرمة، ديوانه: ١١، وفيه (عجمٌ ولا عرب) بدل (عربٌ ولا عجم)، وينظر الكامل في اللغة والأدب، المبرد: ٣/ ٣١.
١٣٨- شرح كافية ابن الحاجب: ٥٧ (خ).
١٣٩- الأنعام/ ١١٠.
١٤٠- المنافقون/ ١٠.
١٤١- البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٩٠، وينظر خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي: ١/ ١٢٢.
١٤٢- شرح كافية ابن الحاجب: ١١٨ (خ).
١٤٣- البقرة/ ٣٤.
١٤٤- البيت للعجير السلولي، خزانة الأدب: ٩/ ٧٥، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٧١.
١٤٥- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١ (خ).
١٤٦- هود/ ٨.
١٤٧- البقرة/ ٢٦٧.
١٤٨- الغاشية/ ٦.
١٤٩- البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٩٠.
١٥٠- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١ (خ).

)وفي باب (حروف الجر) أيضًا يزاوج الشارح بين الشاهدين القرآني والشعري عند ذكره مجيء (الباء) زائدة، يقول: (وجاءت زائدة في الخبر سماعًا، نحو (بحسبك زيد)...، أو ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[١٥١]...، قال الشعر:

ألا هل أتاها والحوادث جمة بأنّ امرء القيس بن تملك يبقرا[١٥٢]

(الباء) زائدة في (بأنّ)، يبقر: أي انتقل من أرض إلى أرض)[١٥٣].

ج- الحديث الشريف.

لم يرد في كتب النحاة الأوائل كوفيين كانوا أم بصريين أنهم عدّوه من أصول الاحتجاج، ولا اعتمدوا عليه في استنباط قاعدة أو إثبات ظاهرة يؤخذ بها ويُقاس عليها ممّا خالف منه الوارد في كتاب الله وكلام العرب الفصحاء منظومه ومنثوره، وعُلّل ذلك بأنّ الحديث رُوي بالمعنى، وأنّ معظم رواته غير عرب ولا يستطيعون التعبير عن معنى الحديث بعبارات يصحّ تركيبها وتأتي على أسلوب الرسول-صلى الله عليه وآله وسلم-، إلّا أنّ مثل هذا الاحتجاج نجده في كتب المتأخرين من النحاة أمثال ابن خروف وابن مالك وغيرهما[١٥٤].

وقد استشهد الحلوائيّ ببعض الأحاديث النبوية في مواضع متفرّقة من شرحه، ومنها ما جاء في باب (الممنوع من الصرف) عند الكلام على علّة (الوصف والعدول)، قال: (ومن العدل التحقيقي (جُمع)، وهو غير منصرف للصفة والعدل، أمّا الصفة فكقول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: (بهيمة جمعاء)[١٥٥] أي: سليمة من العيب...)[١٥٦].

وعند كلامه على المعاني التي تأتي عليها (دام) يستشهد بحديث نبويّ شريف، يقول: (وبمعنى (سكن)، ومنه الحديث: (نُهي أن يُبال في الماء الدائم)[١٥٧]، أي الساكن)[١٥٨].

وفي موضوع تأنيث الفعل يقول: (وإذا كان ضمير جمع المؤنث فبالتاء، نحو: (النساء فعلت والأيام مضت والعيون جرت) للجماعة، أو بالنون نحو: (النساء فعلن والعيون جرين والأيام مضين) للجمع، وفي الحديث: (الله ربّ السموات وما أظللن، وربّ الأرضين وما أقللن، وربّ الشياطين وما أضللن)[١٥٩]، وكان القياس (أضلوا) فذكر (أضللن) مكان (أضلوا) للمشاركة كقوله عليه السلام: (لا دريت ولا تليت)[١٦٠]، وحقّه (تلوت))[١٦١].

ونجد الشارح أحيانًا يزاوج بين الشاهد الحديثي والشاهد الشعري، مثال ذلك عند نقله رأي غير سيبويه في جواز اتصال الضمائر بـ (كان وأخواتها)، يقول: (أمّا عند غيره فالمختار الاتصال كما جاء في الحديث: (إياكِ

١٥١- النساء/ ٧٩.
١٥٢- البيت لأمرى القيس، ديوانه: ٣٩٢.
١٥٣- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢٦ (خ).
١٥٤- ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٩٨.
١٥٥- صحيح البخاري، البخاري: ٢/ ٩٧، ونص الحديث قال رسول الله- -: (ما من مولود إلّا ويولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون بها من جدعاء).
١٥٦- شرح كافية ابن الحاجب: ٢١ (خ).
١٥٧- مسند أحمد، أحمد ابن حنبل: ٢/ ٤٩٢.
١٥٨- شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١ (خ).
١٥٩- الإرشاد، الشيخ المفيد: ١/ ١٢٥، ومجمع الزوائد، الهيتمي: ١٠/ ١٣٤.
١٦٠- مسند أحمد: ٣/ ١٢٦.
١٦١- شرح كافية ابن الحاجب: ١٠٤ (خ).

أن تكونيها يا حميراء)[١٦٢]، وقوله -ﷺ- لعمر في ابن صياد: (إن يكنه فلن تسلط عليه)[١٦٣]، وقول الشاعر[١٦٤]:

عددت قومي عديد الطيس إذ ذهبت القوم الكرام ليسي)[١٦٥]

الخاتمة

بعد وصفنا للنسخة الخطية، وقراءتنا لمنهجية المؤلّف في شرحه للكافية، تمخضت أمور عدة، نوردها جملةً:

١. النسخة محلّ البحث والدراسة نسخة فريدة، تعود إلى القرن التاسع الهجري، كُتبت في مصر إبّان تلك الحقبة، ولم نعثر على نسخة أخرى لها بحسب تتبعنا.
٢. ممّا يزيد من أهمية النسخة أنّ ناسخها كان من العلماء الأعلام، وقد نقلها من خط المصنّف وفي السنة نفسها التي أتمّ فيها الشرح.
٣. قُرئت هذه النسخة على مصنّفها كما يدلّ على ذلك البلاغات الموجودة في عدد من أوراقها.
٤. احتوت النسخة أيضًا على إجازة روائية من قبل المصنّف للناسخ ممّا يدلّ على مكانة الناسخ وأهليته العلمية.
٥. كُتب على النسخة عارية وتملّك، كذلك كُتب في آخرها بعض التواريخ المهمة مثل تاريخ فتح القسطنطينية في الرابع عشر من ربيع الآخر سنة ٨٨٦ هـ.
٦. ما ورد في هذا الشرح من آراء ومناقشات وتحليل يعكس عقلية التفكير النحويّ التي وصل إليها العلماء في ذلك العصر.
٧. الشرح مليء بالتعليلات ودفع الإشكالات التي قد ترد على المصنّف أو الشارح.
٨. كان الشارح متأثراً بمنهج الفقهاء والأصوليين في هذا الشرح، ويظهر ذلك جليًّا من استخدامه طريقة دفع الإشكال المقدّر.
٩. وظّف الشارح الشواهد النحوية كلًّا بحسب موضوعه، وكانت شواهده متنوّعة بين القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والشعر، والحديث النبويّ.
١٠. عرض الشارح في شرحه كثيرًا من الآراء النحوية، تارةً منسوبة إلى أصحابها، وتارةً بدون نسبة، رادًّا إياها في بعض الأحيان، ومؤيدًا لها في إحيان أخرى، فضلًا عن اختياراته النحوية المتناثرة بين ثنايا الشرح.

ثبت المصادر

القرآن الكريم.

١. الإرشاد، الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت -عليهم السلام- لتحقيق التراث، ط/ ٢، دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م.

١٦٢- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦/ ٢١٨.
١٦٣- صحيح مسلم، مسلم النيشابوري: ٨/ ١٩٢.
١٦٤- البيت منسوب لرؤبه بن العجاج في كتاب العين، خليل الفراهيدي: ٧/ ٢٨٠، ونُسب إلى غيره في خزانة الأدب: ٥/ ٣١٧، ٥/ ٣٨٣، ٩/ ٢٦٨، وفي المصادر (كعديد) بدل (عديد).
١٦٥- شرح كافية ابن الحاجب: ٩١ (خ).

٢. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩١م.
٣. الأعلام: لخير الدين الزركلي (ت١٤١٠هـ)، دار العلم للملايين/بيروت، ١٩٨٠م.
٤. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.
٥. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: د. أحمد محمّد قاسم، ط/ ١- القاهرة، ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م.
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ط/ ٥، دار الجيل- بيروت، ١٩٧٩م.
٧. أيام المحروسة من الدخول العربي حتى التجربة الأخشيدية: د. أنور محمود زناتي، د. أشرف صالح محمّد السيّد، ط١/١٤٣٥هـ.
٨. التذكرة الحمدونية: ابن حمدون (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، وبكر عباس، ط/ ١، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٦م.
٩. التراث العربي المخطوط، في مكتبات إيران العامة: للسيّد أحمد الحسيني (معاصر)، دليل ما /قم المقدّسة، ط١/١٤٣١هـ.
١٠. تزيين الأسواق بتفضيل أشواق العشاق، داود بن عمر الأنطاكي (ت١٠٠٨هـ)، ط/ ٢، المطبعة الأزهرية- مصر، ١٣١٩هـ.
١١. الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط/ ٤، دار الشروق- بيروت، ١٤٠١هـ.
١٢. الحماسة البصرية، أبو الحسن البصري (ت٦٥٦هـ)، عالم الكتب - بيروت.
١٣. خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمّد نبيل طريفي، واميل بديع يعقوب، ط/ ١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٨م.
١٤. الخلاف بين النحويين، دراسة وتحليل وتقويم الدكتور السيّد رزق الطويل، ط/ ١، الفيصلية- مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٥. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- مصر، ١٩٥٨م.
١٦. ديوان جميل بثينة، ط/٣، دار صادر- بيروت، ٢٠٠٧م.
١٧. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: الدكتور عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان.
١٨. ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، ط/ ١، دار صادر- بيروت، ١٩٩٧م.
١٩. ديوان مهيار الديلمي، ط/ ١، دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٣٤٤هـ- ١٩٢٥م.
٢٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: للشيخ آقا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، دار الأضواء/ بيروت، ط٣/ ١٤٠٣هـ.

٢١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي العكبري الدمشقي، ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٢٢. شرح ديوان الإمام الشافعي، إعداد: د. رحاب عكاوي، ط/ ١، دار الفكر العربي- بيروت، ١٩٩٢م.
٢٣. شرح ديوان جرير، شرحه وقدّم له: مجيد طراد، ط/ ١، دار الفكر العربي، بيروت لبنان، ٢٠٠٣م.
٢٤. شرح ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، وضعه وضبط الديوان وصحّحه: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر.
٢٥. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمّد محي الدين عبد الحميد، ط/ ١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٢٦. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدّم له: الدكتور إحسان عباس، زارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
٢٧. شرح كافية ابن الحاجب، جلال الدين محمّد الحلوائي المصري (ت٨٣٨هـ)، نسخة خطية محفوظة في خزانة العتبة العباسية المقدسة في كربلاء، بالرقم: (٥٥٩).
٢٨. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٩. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ)، تحقيق: د. يوسف علي الطويل، ط/ ١، دار الفكر- دمشق، ١٩٨٧م.
٣٠. صحيح البخاري، البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار الطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول.
٣١. صحيح مسلم، مسلم النيشابوري (ت٢٦١هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
٣٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين محمّد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت٦٤٣هـ)، دار الجيل/ بيروت، ط ١/ ١٤١٢ هـ.
٣٣. الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، عبد الرحمن بن أحمد الجاميّ (ت٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/بغداد.
٣٤. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط/ ٣، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٥. الكتاب، عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: محمّد عبد السلام هارون، ط/ ١، دار الجبل، بيروت- لبنان.
٣٦. كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة.
٣٧. كتاب العين، الخليل الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، ط/ ٢، مؤسسة دار الهجرة، ١٤١٠هـ.

٣٨. كتاب المعاني الكبير، أبو محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، ط/ ١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
٣٩. لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.
٤٠. لوامع الغرر شرح فرائد الدرر، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني (ت٨٩٣هـ)، دراسة وتحقيق: ناصر بن سعود بن حمود القثامي، أطروحة دكتوراه، ١٤٢٨هـ.
٤١. مجمع الزوائد، الهيتمي (ت٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٤٢. المخطوطات الشارحة: أعمال المؤتمر الدولي الثالث لمركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية- مارس ٢٠٠٦ م - تنسيق يوسف زيدان-، مكتبة الاسكندرية/٢٠٠٩م.
٤٣. المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، ١٩٦٨م.
٤٤. المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، ط/ ٢، مطبعة جامعة بغداد، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٥. المستقصى من أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط/ ٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٨٧م.
٤٦. مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، دار صادر، بيروت- لبنان.
٤٧. معجم المطبوعات العربية والمعربة: لاليان سركيس(ت١٣٥١هـ)، مكتبة آية الله المرعشي النجفي/قم المقدّسة، ١٤١٠هـ.
٤٨. المقابسات، أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤هـ)، تحقيق: محمّد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٩٧٠م.
٤٩. هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي/بيروت.